مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ١٦٩ إلى ٢٢٣)

الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي

عمر ابراهيم الخطيب
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقدمة :

«إننا نسمي الأشياء بأسمائها، وقد اتخذنا كدول خليجية عربية الخطوة التي عبرت عما نريد بالضبط، وهو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بيننا لتوسيع وتعميق وتوثيق الروابط والصلات في كافة الميادين، بما في ذلك العمل على وضع نظم متماثلة في مختلف المجالات التي نص عليها» .

بهذه العبارات المحددة والواضحة، قدم الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية (ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء في حينه) مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العالم[1].

فما هي إذن حدود وإمكانات الإنماء السياسي الخليجي على المستوى الإقليمي؟ إننا لا نريد بالطبع الغوص في دراسة ذات طابع دستوري بحت، تدرس وتحلل الشكل الدستوري لهذا الإطار السياسي الخليجي الإقليمي. إن ما نقصده في هذا الصدد هو دراسة وتحليل أنماط السلوك السياسي لهذا الإطار، على المستويات الأربعة: المحلي، والإقليمي، والعربي والدولي، وبالتالي، التعرف على مدى تطور المنظور الإنمائي السياسي، للأقطار المنضوية في عضوية «مجلس التعاون»، على المستويات الأربعة المذكورة.

على المستوى المحلي، ونقصد بذلك مستوى الاقطار الأعضاء في المجلس، نود أن نتعرف عما إذا كان المجلس المذكور قد جاء انعكاسا مباشرا لمستوى الوعي السياسي

الوحدوي لشعوب الأقطار الأعضاء، أم انعكاسا مباشرا لتقديرات وقرارات سياسية معيّنة للقيادات السياسية لدول الخليج العربية. فإذا كان مجيء المجلس يعتبر ثمرة وعي سياسي شعبي بلورته وجسدته القيادات السياسية في اطار سياسي حي، فإننا نود أن نتعرف على مدى مشاركة الشعب في صنع خياراته السياسية وفي توجيه تلك الخيارات باستمرار الوجهة التي تلبي مصالحه السياسية الوطنية والقومية على حد سواء، وأن نتعرف على الأجهزة أو الوسائل أو القنوات التي يعبر من خلالها الشعب عن تلك الخيارات، ويمارس عملية التوجيه والاشراف بل والتنفيذ من خلالها. وأما إذا كان مجيء المجلس يعتبر ثمرة التقاء إرادات القيادات السياسية في تلك الدول، دون مشاركة شعبية مباشرة، لأسباب وظروف معينة، فإننا نود أن نتعرف على مدى قدرة القرارات السياسية المتخذة على مستوى القمة، على شق طريقها في وعي الناس وسلوكهم السياسي، على مستوى القاعدة. وهذا ما يمكن أن نسميه بـ «إنماء الوعي بالمسئوليات السياسية المحلية». على المستوى الإقليمي، ونقصد بذلك الدائرة الخليجية ككل، نود أن نتعرف على مدى الدور الذي يلعبه أو الذي سيلعبه، مجلس التعاون في إنماء الوعي السياسي وكذلك السلوك السياسي، للأقطار المنضوية في عضويته، على مستوى الحكومات وعلى مستوى الشعوب في آن واحد، حيال المشكلات والتحديات السياسية والأمنية والدفاعية الإقليمية التي تواجهها تلك الأقطار مجتمعة ومنفردة، وحيال طبيعة الاستجابة لتلك المشاكل والتحديات، سلباً أم إيجاباً، وهذا ما نسميه بـ «إنماء الوعي بالمسئوليات السياسية الإقليمية».

على المستوى العربي والدولي، فإننا نودأن نتعرف على ما إذا كان قيام المجلس قد جاء تعبيرا عن وعي سياسي، شعبي ورسمي، بأن قيام صيغة ذات طبيعة وحدوية (تعاونية) إقليمية كهذه يمكن أن تساهم بشكل أو بآخر في دفع المسيرة الوحدُوية الأكبر للأمة العربية ككل، أي أن تساهم في تحقيق الوحدة القومية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإننا نود أن نتعرف على مدى الدور الذي يلعبه، أو الذي سيلعبه المجلس في إنماء الوعي السياسي لشعوب الأقطار الأعضاء في المجلس، وكذلك لحكوماتها، إزاء المشكلات والتحديات التي تواجه الأمة العربية ككل، وفي إنماء الشعور بالمسئولية حيال القضايا القومية الكبرى، أما على الصعيد الدولي، فإننا نود أن نتعرف على ما إذا كان قيام المجلس قد جاء تعبيرا عن وعي سياسي وشعبي ورسمي، بدور ما «متميز» أو «خاص» يمكن لتلك الأقطار أن تلعبه على صعيد العلاقات الدولية، السياسية منها والاقتصادية استنادا إلى الثقل الاقتصادي، وبالتالي السياسي الذي تتمتع به أقطار الخليج بحكم ثرواتها الاقتصادية والمالية الهائلة، وعلى ما إذا كان المجلس يلعب، أو أنه سيلعب دورا في إنماء الوعي السياسي لشعوب وحكومات تلك الأقطار إزاء مسئولياتها على الصعيد الدولي. وهذا ما نسميه بـ «إنماء الوعي

بالمسئوليات السياسية الدولية».

على أنه قبل هذا وذاك، لا بد لنا من «مدخل عام» للموضوع قيد البحث نتعرف من خلاله على الخصائص الجغرافية والاستراتيجية والتاريخية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمنطقة الخليج العربية وشعوبها بنوع من الإيجاز. إذ أنه لا يمكننا بحال من الأحوال، ومهما كانت طبيعة الأسباب أو العوامل الذاتية التي كانت ربما وراء قيام المجلس، أن نتجاهل الأسباب والعوامل «الموضوعية» التي هي مجموعة الخصائص المذكورة مجتمعة والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى شكل ما من أشكال التوحيد السياسي الإقليمي، عاجلاً أم آجلاً.

أولا : مدخل عام

(١) الخصائص الجغرافية والاستراتيجية للخليج:

بكلمات دقيقة ومعبرة يصف الدكتور محمد عبد الغني سعودي، استاذ الجغرافيا السياسية، الخليج بأنه «ذراع من المحيط الهندي يمتد في اليابس شمالاً بشرق، وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط، أو حتى ليقترب منه، كما هو الحال في البحر الأحمر، ولكنه لا ينال مبتغاه، فبينما يقترب خليج السويس من البحر المتوسط بحيث يبقى منه على بعد ١٦٠ كلم، فإن الفاو في العراق تبعد عن بيروت في خط مستقيم ما يزيد على ١٢٠٠ كلم. ومن هنا أوحى قرب المسافة في الحالة الأولى بشق قناة السويس، بينما كان البعد في الحالة الثانية خيراً وبركة على سكان الإقليم وما وراءه. فقد عكست هذه الظاهرة أثرها على أهمية الظهير في الاتصالات العالمية، إذ أصبح بفضلها إقليم اتصال بين الخليج والمتوسط، وقام سكانه منذ القدم بالوساطة التجارية بين العالمين: عالم المحيط الهندي وما وراءه من أراض دافئة، وعالم البحر المتوسط وما وراءه من أرض معتدلة وباردة، أي بين أقاليم متباينة في حاصلاتها ومنتوجاتها».

ويمضي الدكتور سعودي في وصفه الجغرافي الاستراتيجي لمنطقة الخليج فيقول «وهكذا فإن هذه المياه التي قد تبدو معزولة عن العالم بسبب اتصالها بجانب مائي واحد دون الجانب الآخر لم تكن حقيقتها هكذا، وإنما كانت حركة اقليم ونشاط وتجارة وتبادل وصيد وهجرة، بل وصراع حاد ومرير بين قوى متعددة، منذ كتائب الاسكندر راكبة الخيول والأفيال بحرابها وأسيافها، إلى كتائب القوى العظمى بحاملات طائراتها وصواريخها النووية، بل ووفاقها»[٢].

ويقول الدكتور محمود علي الداود، أحد أبرز مؤرخي الخليج، إنه في بدء العصور

الوسطى الأوروبية، تعرضت أطراف الجزيرة العربية في الخليج العربي والبحر الأحمر إلى العديد من الغزوات الأجنبية، التي استهدفت السيطرة على الموانىء والمضايق وخطوط المواصلات العربية والدولية. فقد كانت الجزيرة العربية تتحكم ودون منازع بطرق المواصلات الدولية المهمة. فمن الغرب، كان البحر الأحمر طريق المواصلات الحيوي الذي كان ينقل عبر باب المندب وخليج السويس منتوجات الشرق الغنية إلى أوروبا، وإلى الشرق كان الخليج العربي الجسر الحضاري المهم الذي انتقلت عبر موانئه التجارة الشرقية عن طريق وادي الرافدين إلى أوروبا. وعلى سواحل البحر الأحمر، كانت موانىء جدة وينبع وفحا والحديدة من أبرز مراكز التجارة الدولية، مثلما كانت موانىء البصرة والبحرين وهرمز ومسقط وصحار وصور والريس مراكز تجارية وحضارية فعالة[٣].

وبسبب هذا الموقع الجغرافي والاستراتيجي المتميز للخليج والجزيرة العربية، اشتدت الصراعات والمنافسات الدولية للسيطرة عليهما واخضاعهما. فقام البرتغاليون باحتلال الموانىء العربية والسيطرة عليها. ثم ظهرت المنافسات الهولندية والفرنسية والانجليزية لنفس الغرض، إلى أن استطاعت بريطانيا آخر الأمر توطيد نفوذها رغم مواجهتها بمقاومة فارسية للسيطرة على الخليج. ولم ترحل بريطانيا عن المنطقة إلا في أواخر عام ١٩٧١[٤]. ومنذ أن حازت اقطار الخليج التي كانت خاضعة حتى هذا الوقت للاحتلال على استقلالها، وبدأت تفرض سيطرتها جزئياً على ثرواتها الهائلة من النفط الخام، عادت منطقة الخليج، بسواحلها وموانئها، لتكتسب اهميتها الجغرافية والاستراتيجية التقليدية، وظهرت أبو ظبي ودبي والمنامة والدوحة ومسقط مراكز تجارية عالمية هامة من ناحية، وأصبح مضيق «هرمز» من أهم الممرات المائية العالمية، يعبره في اليوم الواحد ما يزيد على ١٨٠ سفينة تجارية، من ناحية أخرى. وبينما كانت منطقة الخليج في العصور الماضية أرض صراع على النفوذ بين العديد من الدول الأوروبية ودول الشرق كبلاد فارس والدولة العثمانية فيما بين بعضها البعض، فإنها اليوم تمثل أرض صراع حاد بين ما يسمى بـ«الغرب» و«الشرق»، وبالتحديد بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي بشكل رئيسي.

(٢) الخصائص التاريخية والحضارية للخليج:

منذ القرن العاشر وحتى نهاية القرن الخامس عشر، كان دور الخليج والجزيرة العربية في التاريخ الانساني وتأثيرهما الحضاري أعظم بكثير من التأثيرات الخارجية عليها، ولا سيما أن أوروبا كانت تعيش العصور الوسطى المظلمة. فقد صاحب انتشار الإسلام وتوسع رقعته أن حدثت هجرات عربية من قلب الجزيرة إلى الأقطار الأجنبية التي شملتها الفتوحات الإسلامية، فهاجرت قبائل عربية عديدة إلى العراق وبلاد الشام وفلسطين ومصر

وبلدان شمال أفريقيا والأندلس، ومنذ عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان استقرت تلك القبائل في بلاد فارس وما وراء النهر. ولعدة قرون ظل العرب أغلبية في بلاد خراسان والأقاليم المحيطة ببحر الخزر، وكانت مدن مشهد والري وسمرقند وبخارى وخوارزم من أبرز مراكز الفكر العربي في بلاد ما وراء النهر كما استقرت قبائل عربية عديدة على ضفاف الخليج العربي الشرقية واتجهت قبائل أخرى نحو أفغانستان وبلدان حوض السند.

وبعد فترة قصيرة من الاستقرار في البلدان المفتوحة، بدأت تلك القبائل تساهم بشكل فعال في نقل التراث العربي متوجاً بالدين الإسلامي واللغة العربية. وعلى الرغم من الصراعات المستمرة بين أنظمة الحكم العربية والتي ظهرت بصورة خاصة في العصور العباسية المتأخرة، إلا أن الجزيرة العربية ظلت وحدة سياسية واحدة. وكانت اليمن وحضرموت وعمان والبحرين والأحساء ونجد والحجاز وعسير جزءاً من الدولة العربية. وحتى عندما انشئت مدارس فكرية ودينية عديدة في هذه الأقاليم، فإن ذلك لم يؤثر على طبيعة الوحدة السياسية وإنما عززت الروح الديمقراطية التي سادت اجواء التنافس الفكري والتقدم الحضاري. وعندما تعرضت بلاد الشام وفلسطين لغزوات الصليبيين، ساهمت كل الأقاليم في جزيرة العرب في دعم المجهود العسكري العربي، وخصوصاً ذلك الذي قاده أمراء الحمدانيين والأيوبيين، والذي كانت نتيجته تحرير بيت المقدس والتراب العربي في فلسطين ومصر كافة من الاحتلال الصليبي الذي استمر أكثر من قرنين[٥].

(٣) الخصائص السياسية:

على الرغم من التركيب القبلي المعقد في المنطقة، إلا أنه منذ القرن الثامن عشر بدأت القبائل العربية تأخذ نوعاً من الترابط والتجمع فيما بينها، وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كان قد ظهر تنظيمان قبليان كبيران هما: اتحاد القواسم، سكان القسم الشمالي، واتحاد بني ياس، سكان القسم الجنوبي من المنطقة التي تقوم عليها الإمارات العربية المتحدة اليوم. وتقاسم هذان الحلفان الكبيران السلطة السياسية في المنطقة.

لقد أفسح انسحاب البرتغاليين وأفول سلطتهم العسكرية المجال لموجات من الهجرات العربية التي اندفعت إلى شواطىء الخليج من أواسط الجزيرة العربية. وفي السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، أصيب الحلفان الكبيران بالتصدع والانقسام، وقامت على انقاضهما كيانات سياسية صغيرة منحتها السياسة البريطانية حمايتها ودافعت عنها في الوقت الذي حرصت فيه على تكريس انفصالها وتجزئتها. وأخذت بريطانيا تستغل المنافسات القائمة بين القواسم وسلطنة مسقط لكي تسيطر على الساحل الجنوبي للخليج، وكان سبب تلك المنافسات سعي كل طرف للحصول على حصة أكبر من تجارة الخليج.

وتحالف الانجليز مع حكام مسقط لوقف النشاط البحري للقواسم. في هذا الوقت ظهرت الدولة السعودية الأولى، ووصلت الدعوة الوهابية الى سواحل الخليج. واعتنق القواسم التعاليم السلفية للوهابية، ورحب القواسم بتأسيس الدولة السعودية، خصوصاً أن السعوديين كانوا على خلاف مع سلطنة مسقط. غير أنه سرعان ما دبّ الخلاف بين السعوديين والقواسم، بسبب رفض القواسم دفع خمس الغنائم التي يستولون عليها من مغامراتهم البحرية التي اعتبرت أمراً لازماً للجهاد الديني إلى الدولة السعودية[٦].

وبعد أن شنت بريطانيا حملات بحرية متلاحقة ضد القواسم أثر تحيزها للسعوديين واشراكها لأهل مسقط في تلك الحملات، وبعد أن فرضت على القواسم وعلى رؤساء القبائل العربية معاهدة عام ١٨٢٠ اعترفوا فيها بهزيمتهم، انهارت الاتحادات القبلية في المنطقة، وظهرت امارات تحمل اسماء اقليمية أو جغرافية. وفرضت بريطانيا «السلام البريطاني» في المنطقة، وأخذت على رؤساء الامارات العربية تعهدات بإبقاء السلام في البر والبحر، وأن يستخدم العرب الموقعون على معاهدة عام ١٨٢٠ علماً أبيض يخترقه لون أحمر. واجازت بريطانيا لنفسها حق التفتيش والرقابة على السفن العربية. وباختصار أرست المعاهدة أسس التقسيم والتجزئة في المنطقة. وعارضت بريطانيا أية حركة من حركات التوحيد في المنطقة، كي تضمن بقاءها فيها لأطول فترة ممكنة[٧].

وبالرغم من سياسة «فرق تسد» التي اتبعتها السياسة الاستعمارية البريطانية في الوطن العربي، وبضمنه منطقة الخليج، إلا أن بريطانيا بدأت في فترة ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بقليل، تفكر في إيجاد صيغة وحدوية لإمارات الخليج وكانت ترى أن يتم توحيد مناهج التعليم والأنظمة البريدية والقضائية والمالية، بالإضافة إلى تشكيل جيش نظامي مستقل لكل امارة[٨]. وحالت ظروف الحرب دون تنفيذ الفكرة ثم بدا أنها قد تخلت عنها بعد انتهاء الحرب. بل إنها وقفت تناهض بشدة المد الوحدوي العربي في المنطقة الذي تصاعد في المنطقة بعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، وظهور الحركة الناصرية وحركة القوميين العرب، وغيرها من الحركات القومية. ولأجل لجم الأصوات الوحدوية سنت بريطانيا «قانون الصحافة» عام ١٩٥٨ لاسكات الصحف الوطنية في الخليج عن بث الوعي الوحدوي والمطالبة بالوحدة في المنطقة[٩].

غير أن بريطانيا، وقد تعرض وجودها العسكري في عدن للخطر مما اضطرها لاعلان انسحابها عام ١٩٦٨ تحت وطأة تصاعد حركة الكفاح المسلح، عادت وأعلنت رغبتها في نفس هذه الفترة، أي في أواخر عام ١٩٦٨، في إنشاء اتحاد بين «امارات الساحل المتصالح»، وكان ذلك بلا شك مرده إلى الأعباء الاقتصادية والمالية المتزايدة بعد اغلاق قناة

السويس اثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما كان يتطلبه وجودها العسكري «شرق السويس» من أعباء مالية، في وقت كان فيه الجنيه الاسترليني يتعرض لهزة قوية. وهكذا قامت دولة الامارات العربية المتحدة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ في شكلها الراهن[١٠] وقد كان من المقرر أصلاً أن تنضم إمارتا قطر والبحرين في حينه لهذه الدولة الجديدة، إلا أنهما وبعد أن دخلا في مفاوضات طويلة في هذا الشأن، عادتا وقررتا الانسحاب من المفاوضات، واعلنتا استقلالهما السياسي كدولتين ذات سيادة.

وهكذا تتميز معظم دول الخليج بحداثة استقلالها. وبعد الاستقلال تميزت المنطقة بكثرة النزاع على الحدود، وهو النزاع الذي اشتد بعد تدفق النفط، لأن أي انحراف في امتداد الحدود، مهما كان يسيراً قد يفقد إحدى الأقطار ثروة نفطية ضخمة، لذلك كانت المشكلات الحدودية من أهم المشكلات التي واجهتها دول المنطقة بعد استقلالها، ولا سيما أن تلك الحدود كانت جديدة، وكان يصعب تحديدها بسبب طبيعة الأراضي الصحراوية التي لا تتميز بمعالم طبيعية بارزة، كما أنها حدود كانت تستند احيانا إلى اتفاقيات ترجع إلى الدولة العثمانية.

(٤) الخصائص السكانية والاجتماعية:

ينتمي سكان بلدان الخليج العربية إلى عناصر بشرية مختلفة تنتمي لفئتين:

الفئة الأولى، وتتكون من السكان المحليين (المواطنين) من العرب ومن استعرب من العناصر البشرية الأخرى. وأصول هذه الفئة موغلة في القدم باستيطانها المنطقة، حيث تدل الآثار المكتشفة في قطر والبحرين والكويت والامارات العربية المتحدة على استقرار الإنسان واستمرار استيطانه لهذه المنطقة منذ ٤٠ ألف سنة.

الفئة الثانية، وتتكون من عناصر بشرية تعيش وتعمل في هذه البلدان، وهي من مصادر آسيوية وافريقية إلى جانب مجموعة صغيرة من الأوروبيين أو الأمريكيين الأصل، وقد تدفقت جموع هذه الفئة على المنطقة في موجات متتابعة متفاوتة العدد، ومتناسبة مع كميات البترول المكتشفة فيها.

أما أصول سكان المنطقة، فترجع إلى العشائر التي عاشت في أنحاء شبه الجزيرة العربية في نجد أو الإحساء وغيرها كعشائر العنزه وشمّر والظفير وغيرها في الكويت، وعشائر العنزه وبني كعب والبحارنة في البحرين، وعشائر المعاضيد (من بني تميم) وبني هاجر وآل مسلم وغيرهم في قطر، وقبائل بني ياس والمناصير والظواهر والنعيم والعوامر وبني علي واليعاربة والقواسم وغيرهم في الإمارات العربية، ثم قبائل تربو على ٢٠٠ قبيلة

في عمان، أهمها بني كلبان وبني هنا والحارث وآل بوشمس والدروع وغيرهم[١١].

وبشكل عام يمكن تقسيم دول الخليج من الناحية السكانية إلى ثلاث مجموعات:

أ ـ دول ذات حجم سكاني كبير نسبياً ولها قاعدة زراعية إلى جانب القاعدة النفطية، حيث لا تزال نسبة عالية من سكانها تعيش في الريف، بحيث إنه لولا وجود النفط لما أمكن لهذه الدولة أن تتطور إلا بالاعتماد على الزراعة، كالعراق.

ب ـ دول الصحراء حيث تغطي الصحراء معظم أرجائها ويتجمع السكان فيها في مراكز رئيسية، ولم تكن تملك مصادر انتاجية هامة قبل النفط. كالسعودية وعمان.

جـ ـ دول المدينة، حيث تضم العاصمة معظم السكان، وتتمثل مصادرها الرئيسية في النفط أساساً كالكويت وقطر والبحرين والإمارات[١٢].

ومن الناحية الاجتماعية، ظل المجتمع الخليجي فترة طويلة جداً قبل ظهور النفط موزعا بين البادية والريف من ناحية، والبحر من ناحية أخرى. واتسمت حياة الناس طيلة هذه الفترة في البادية بالترحال واحتقار الأعمال والمهن الماسة بكرامة البدوي واعتزازه بنفسه، وظل الاعتماد على الزراعة أساساً سبيل الناس لتأمين الرزق. أما في الساحل فقد مارس الناس التجارة وصيد اللؤلؤ، واعتمدوا بشكل رئيسي على موارد البحر لتأمين رزقهم.

وبظهور النفط، بدأ سكان السواحل على وجه الخصوص يميلون إلى ممارسة أعمال ونشاطات جديدة، وترك البترول أثراً كبيراً في التركيب الاجتماعي وفي أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، حيث أخذ قسم متزايد منهم يتجه نحو العمل في مجالات النفط، والخدمات المتعلقة به والناتجة عنه، واحتراف التجارة الداخلية والخارجية[١٣].

ويلاحظ أحد الباحثين الخليجيين بأن ما يلفت النظر في هذا الصدد الأهمية الخاصة لاستحداث وانتشار «الأجر النقدي» باعتباره أحد أبرز ما ترافق مع دخول الصناعة النفطية وترتب عنه. كذلك بروز تقسيمات غير شخصانية للعمل تجاوزت بقدر ملحوظ ومتزايد التقسيمات الاجتماعية السائدة خارج سوق العمل. ويضيف قائلاً: «إن هذه الخاصية المميزة للنشاط الاقتصادي المستحدث والأسلوب الانتاجي الجديد وأدواته، لم تكن إلا إحدى بوادر نقلة نوعية سرعان ما بدأت تترك تأثيراً في العلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمعات الإمارات، مشيرة إلى بدء تخلخل العلاقات ما قبل الرأسمالية التي كانت تتسم بتحكم التقاليد والقيم شبه الاقطاعية ذات الجذور الراسخة، لتبدأ مرحلة جديدة تتّسم بغلبة العلاقات الرأسمالية الآخذة في التبلور[١٤].

غير أن دول الخليج هذه تعاني من ضعف كبير في مواردها البشرية. وهذه الوضعية مردها لظروف تاريخية موغلة في القدم، كان لعامل المناخ القاسي الدور الحاكم فيها، هذا من الناحية السكانية. أما من الناحية الاجتماعية، فتعاني هذه الدول من عجز كبير في قواها العاملة الماهرة وغير الماهرة، مما جعلها تعتمد في تنميتها النفطية على استيراد العمالة الأجنبية، وعلى الأخص الآسيوية منها.

ثانياً: مجلس التعاون الخليجي على المستوى المحلي

(١) حول تنمية الوعي الوحدوي:

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل جاء قيام مجلس التعاون ثمرة وعي شعبي وحدوي، أو على الأقل ـ هل سيكون في وسع المجلس أن يبلور هذا الوعي إن لم يكن قد تبلور بعد، وأن يخرجه إلى حيز الوجود في صيغة سياسية وحدوية تتجاوز مرحلة «التنسيق» أو «التعاون» لترقى إلى مستوى «الاتحاد» أو «الوحدة»؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من العودة إلى نص الإعلان الرسمي الذي صدر باسم الدول الأعضاء في المجلس، معلنة قيامه رسمياً، وذلك لتحليل مضمون ذلك النص، وبالتالي معرفة الحد الذي ذهبت إليه تلك الدول في تعبيرها عن درجة الوعي الوحدوي.

فقد جاء في الإعلان المذكور ما نصه:

«ادراكاً من كلٍّ من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، ولما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف المجالات، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولإيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف، ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، رأت أن تقيم تنظيماً يهدف إلى تعميق وتوثيق الروابط والصلات والتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات، يطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقره الرياض في المملكة العربية السعودية. ويكون هذا المجلس الوسيلة لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات بين أعضائه في مختلف المجالات، وكذلك وضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بأنواعها المختلفة، والاعلامية والجوازات والجنسية وحركة السفر والنقل والشئون التجارية والجمارك ونقل البضائع والشئون القانونية والتشريعية

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية»[١٥].

ومن قراءة هذا النص يتضح لنا ما يلي:

أ ـ إن الإعلان جاء باسم «الدول» الأعضاء في المجلس، ومع أن تعبير «الدولة» في القانون الدستوري يعني الشعب والأرض والسلطة السياسية، إلا أن قراءة الإعلانات السياسية ذات الطابع الوحدوي المشابهة تظهر حرص تلك الدول على أن تصدر تلك الإعلانات باسم «الدول والشعوب» معاً للتأكيد على أن الصيغة الوحدوية المنبثقة إنما جاءت تعبيراً وتجسيداً لإرادة شعوب تلك الدول وليس لإرادة حكوماتها فقط من ناحية، وللتأكيد على أن تلك الصيغة الوحدوية لا تزول بزوال القائمين على وضعها ولن تنهار بمجرد عدول بعض الحكام ورجوعهم عن الصيغة الوحدوية من ناحية ثانية.

ب ـ إن الإعلان، رغم تأكيده على «العلاقات الخاصة والسمات والروابط المشتركة» بين الدول الأعضاء في أكثر من مرة، إلا أنه لم يحدد طبيعة تلك العلاقات والروابط، ولا المعنيّين بها تحديداً، إن كانوا هم الحكام أم المحكومين. كما أنه لم يشر إلى مدى تلك العلاقات والروابط ودرجتها، إن كانت علاقات حضارية وروابط قومية أم أنها علاقات من نوع آخر، وعمّا إذا كانت علاقات ترقى لمستوى الاتحاد أو الوحدة، أو أنها مجرد علاقات فرضها عامل الجوار الجغرافي والحدودي.

جـ ـ إن الاعلان، وإن كان غامضاً وعاماً في إشارته للعلاقات والروابط بين تلك الدول، إلا أنه كان صريحاً في إشارته للتشابه بين «الأنظمة» وفي تضمين هذه الإشارة صدر البيان. وإذا كان التشابه بين الأنظمة السياسية من العوامل الهامة التي تؤدي إلى نجاح التجارب الوحدوية بين الدول، من الناحية النظرية والمبدئية البحتة، فإن الإشارة إلى تشابه الأنظمة لم يكن ضرورياً باعتباره من الأمور الضمنية، بينما كان يجب التأكيد بدلاً من ذلك على العلاقات والروابط بين شعوب الدول المعنية بقيام مجلس التعاون، وعلى المصالح والمنافع المشتركة المترتبة على اتحادها أو وحدتها. والمغزى الوحيد للإشارة الصريحة إلى التشابه بين أنظمة دول مجلس التعاون في صدر البيان، هو أن تلك الدول وضعت مسألة التشابه تلك في مرتبة «الشرط» الذي بدونه لن يكون لمجلس التعاون قائمة.

د ـ إن الإعلان، على الرغم من إشارته الصريحة للتشابه بين الأنظمة كما ذكرنا إلا أنه، حين تطرق إلى «وضع نظم متماثلة في جميع المجالات» فإنه ذكر تلك المجالات جميعها إلا المجال «السياسي». ولقد ثبت من خلال التجارب العربية الوحدوية التي فشلت، أن سبب فشلها يرجع بشكل أساسي إلى افتقارها «لأكبر قدر من التنسيق والتكامل

والترابط» في المجال السياسي قبل أي مجال آخر. لأنه ما قيمة أن تقام هياكل التنسيق والتكامل والترابط في كل المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية . . الخ إذا كان مجرد خلاف سياسي بين الدول المعنية بها ، أو بين عدد منها ، كفيلا بأن يفرط عقد كل صيغ التنسيق والتكامل في تلك المجالات جميعها . ففي التجارب العربية ، أثبت أن الوحدة أو الاتفاق السياسي كان بمثابة الدعامة الرئيسية التي تنبني فوقها الوحدة أو الاتفاقات في المجالات الأخرى .

بعد هذه الملاحظات الأربع، وفي ضوئها، يصبح من الضروري الآن محاولة الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في مقدمة هذا البحث وهو: هل يعتبر قيام مجلس التعاون انعكاسا مباشراً لإرادات حكومات الدول الأعضاء، أم للإرادة الشعبية في تلك الدول أم لكليهما معاً؟

ولا تخلو الإجابة من صعوبة عملية. فمن الواضح من ناحية، أن قيام المجلس إنما جاء إنعكاساً مباشراً لإرادات حكومات الدول الأعضاء على أعلى مستوى. لكن هذا لا يعني بالضرورة بطبيعة الحال، أن ما اتخذته القيادات السياسية الخليجية المعنية على مستوى القمة، هو بالتالي متناقض أو متعارض مع ارادة الشعوب الخليجية على مستوى القاعدة، بل على العكس من ذلك، هناك التقاء واضح بين ارادات صانعي القرارات على مستوى القمة ، وبين ارادات متلقى تلك القرارات على مستوى القاعدة . فلا الحكومات الخليجية ، ولا شعوب الدول الخليجية المعنية تقف ضد الوحدة الخليجية . المشكلة اذن لا تكمن هنا قطعاً . غير أنه من الواضح كذلك ، من ناحية ثانية ـ وهنا تكمن المشكلة ـ أنه لا تتوفر لبحث مكتبي كهذا أدوات أو وسائل معرفة وقياس دقيقة نسبياً للتعرف على تلك الإرادة الشعبية ، سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف . وما نقصده بالكم ، هو معرفة نسبة الذين يقفون لجانب قيام مجلس التعاون من بين شعوب دول المجلس ونسبة الذين يقفون ضد قيامه جملة وتفصيلاً لأي سبب من الأسباب . أما ما نقصده بالكيف ، فهو معرفة ما إذا كان المؤيدون لقيام المجلس من حيث المبدأ ، هم بالضرورة مؤيدون للطريقة التي تمت بها إقامة المجلس ، ولتوقيت قيامه مثلاً ، وللهيكل التنظيمي الذي اتخذه ، ولدرجة التعاون التي حددها لنفسه مسبقاً . . وغير ذلك من القضايا .

إن سبب وجود هذه المشكلة العملية يرجع إلى عدم توفر الأجهزة التمثيلية المعروفة في الأنظمة البرلمانية مثلاً، التي من خلالها يتم التعبير عن الإرادة الشعبية، وإلى عدم توفر تقاليد سياسية أخرى يتم بموجبها استطلاع الإرادة الشعبية، عن طريق الاقتراع أو الاستفتاء الشعبي العام والمباشر، كما هو متبع في الأنظمة الرئاسية مثلاً.

فمن بين دول الخليج العربية الست المكونة لمجلس التعاون، لا يوجد سوى الكويت التي تسودها حياة برلمانية، حيث يستطيع الشعب أن يقول كلمته من خلال ممثليه المنتخبين من قِبله انتخابا حرا ومباشرا، في البرلمان. أما في باقي دول أعضاء المجلس، فتوجد «مجالس شورى» يعين أعضاؤها من قبل السلطات التنفيذية في تلك الدول، وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبارها، على الأقل من الناحية الدستورية المحضة، مجالس تمثيلية تعبر عن الإرادة الشعبية.

غير أنه برغم هذه الصعوبة العملية كما ذكرنا، فإنه للإجابة عن السؤال الذي طرحناه آنفاً، هناك وسيلتان يمكن من خلالهما «الاقتراب»، ولو بصورة نسبية، من الإجابة. وهاتان الوسيلتان هما: الصحافة الخليجية، والحوارات أو اللقاءات العلمية والفكرية الخليجية الخاصة بموضوعنا قيد الدراسة. ونحن لا نأخذ بهاتين الوسيلتين على علاتهما، وإنما نأخذ بهما مع بعض التحفظات. فالصحافة، أي صحافة، وإن كانت تعتبر إحدى أدوات قياس الرأي العام حول قضية من القضايا، إلا أنها تظل أداة قياس نسبية وتقريبية. أما الحوارات أو اللقاءات العلمية والفكرية ، فهي على الرغم من قيمتها العلمية الكبيرة، إلا أنه يخشى أن تعكس آراء ووجهات نظر قد لا تعبر بالضرورة عن قاعدة جماهيرية عريضة، بقدر ما تعبر عن دوائر جماهيرية في حدود أضيق بكثير، هي دوائر «الانتلجنسيا».

على صعيد الصحافة الخليجية، أجمعت صحف دول مجلس التعاون على الترحيب بقيام المجلس، وعلى اعتباره خطوة هامة على طريق «الاندماج» أو «الوحدة» الخليجية الكاملة، وإن كانت بعض تلك الصحف قد أكدت في نفس الوقت على ضرورة أن يترافق قيام المجلس مع قيام كافة اشكال التعبير الديمقراطي في الدول الخليجية، وعلى الأخص قيام المجالس التمثيلية المنتخبة، ووضع الدساتير المكتوبة واستكمال بناء المؤسسات الدستورية، باعتبار ذلك من أولى متطلبات بناء الدولة.

ففي الكويت، اعتبرت جريدة «الوطن» أن إنشاء المجلس سيكون الخطوة الأولى لبلوغ الهدف الكبير، وهو الوحدة العربية، بينما أشادت جريدة «القبس» بسياسات الدول الخليجية وأكدت على أن ميثاق التعاون قد قام على أساس النظرة الاستراتيجية بعيدة المدى، التي استندت إلى الدراسات المتأنية والخطوات التدريجية المتمهلة. ووصفت «القبس» قيام المجلس بأنه «أبرز حدث خليجي بعد الاستقلال».

في السعودية، وصفت جريدة « اليوم »قرار انشاء المجلس بأنه خطوة فعالة نحو إعادة القوة الذاتية والإسلامية الشاملة، كما أكدت جريدة «البلاد» على أن دول الخليج قد قطعت

شوطاً كبيراً في سبيل إقرار صيغ مشتركة تهدف إلى تدعيم الموقف العربي، وبث روح الطمأنينة في الإنسان العربي الخليجي.

في الإمارات العربية المتحدة، أكدت صحيفة «البيان» على أن هذا المجلس يعتبر خطوة وحدوية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية لتقوية المنطقة الخليجية في مواجهة الأخطار والأطماع الأجنبية. ودعت صحيفة «الاتحاد» إلى أن يكون المجلس اداة للتنسيق والتعاون الفعالين، «لأن أحداً لا يريده شكلياً أو خيالياً».

في البحرين، علقت مجلة «الأضواء» الأسبوعية على المجلس بقولها إن المجلس جاء ترجمة لما يربط الخليج من علاقات خاصة، ستكون النواة والقدوة الأمثل للوحدة العربية الكبرى.

في قطر، وصفت جريدة «الراية» المجلس بأنه «جاء محققاً للطموحات الكبيرة لشعب المنطقة» ومؤكداً للتلاحم التام بين قادتها.

أما الصحيفتان اللتان ربطتا بين قيام المجلس وبين ضرورة بناء المؤسسات الديمقراطية في آن واحد، فهما صحيفتا «الخليج» الشارقية بدولة الامارات، وصحيفة «أخبار الخليج» البحرينية. فقد طالبت صحيفة الخليج بأن «يكون التنسيق مرادفاً قومياً للديمقراطية» ومرتبطاً ـ من ناحية ثانية ـ بافشال كل ما يتعارض مع السياسات الاستقلالية في المنطقة. كما أكدت «أخبار الخليج» على أن «انشاء مؤسسات لها صفة الدوام» في دول الخليج إنما يزيد من قدرة دول الخليج على حماية أمنها، ويحول دون تدخل الدول الكبرى في شئونها (١٦).

أما على صعيد الحوارات واللقاءات العلمية والفكرية الخليجية المتصلة بموضوعنا، فإننا نشير إلى الندوة التي عقدتها جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٢ حول «مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي»(١٧) والتي شارك فيها باحثون ومناقشون ومعقبون خليجيون وبعض الأساتذة العرب.

ومن خلال قراءاتنا لمجمل الأبحاث والتعقيبات والمناقشات التي تناولت الجوانب السياسية البحتة من قيام مجلس التعاون، يمكننا القول بأن الباحثين والمشاركين الخليجيين الآخرين قد انقسموا إلى اتجاهين متمايزين ومختلفين:

الاتجاه الأول: ويتلخص في النقاط التالية (١٨):

ـ من حيث الأهداف، فإن الغرض من قيام المجلس هو تكوين مجتمع خليجي عربي واحد

يضم جميع البلدان التي تشترك في العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية، للوقوف معاً في مواجهة كل التحديات التي تتعرض لها بلدان الخليج العربية على كل المستويات.

- من حيث التوقيت، إن التنسيق بين دول الخليج ليس وليد اللحظة وإنما هو حصيلة من الخبرة والتجارب الاقتصادية والاجتماعية، وخبرة في القضايا العربية والمشاركة الدولية، وإن قيام مجلس التعاون ان هو إلا امتداد للتعاون القديم، ومبلور لهذا التعاون في إطار جديد، يمكن أن يكون أساساً لتعاون متين في المستقبل. كما أن قيام المجلس قد جاء في فترة شهدت استقراراً سياسياً في منطقة الخليج، برغم بعض الأحداث السياسية التي شهدتها، وكانت تحمل في طياتها بذور عدم الاستقرار، مما يؤكد بالتالي قدرة دول الخليج على امتصاص التوترات والهزات السياسية بهدوء.

- من حيث البنية الهيكلية للمجلس، فإن واضعي النظام الأساسي للمجلس قد أخذوا بعين الاعتبار ضرورة التوفيق بين رغبة كل دولة عضو في الاحتفاظ بسيادتها الوطنية الكاملة، وبين الرغبة المشتركة لدول المجلس في «حد أدنى» من صيغ العمل المشترك في آن واحد.

الاتجاه الثاني، ويتلخص في النقاط التالية [١٩] :

- من حيث الأهداف، إن المجلس جاء ليكرس التبعية الكاملة لدول الخليج العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية للمعسكر الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

- من حيث التوقيت، جاء قيام المجلس في فترة شهدت فيه بعض أقطار الخليج العربية أحداثاً وتوترات سياسية داخلية كان من شأنها أن تهدد أمن واستقرار الأنظمة الحاكمة فيها، وفي فترة كان نظام الشاه قد سقط في إيران، مما ولّد فراغاً أمنياً في المنطقة. لذا، فإن المجلس جاء، من ناحية، من أجل توحيد جهود الأنظمة السياسية الخليجية في مواجهة حركات المعارضة الداخلية، ومن ناحية أخرى، من أجل ملء الفراغ الذي ولده سقوط الشاه، في إطار الاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

- من حيث البنية الهيكلية للمجلس، إن افتقار المجلس لأجهزة تمثيلية أو لمؤسسات تشريعية مشتركة، إنما القصد منه افراغ المجلس من محتواه الشعبي أو الجماهيري، وإبقاؤه مجرد مجلس للحكام.

وإذا كان لا بد للباحث المتجرد من أن يحدد موقفاً من أطروحات هذين الإتجاهين،

فإن التعبير عن هذا الموقف لا يمكن أن يتم بالإنحياز المطلق لاطروحات اصحاب هذا الاتجاه أو ذاك، ولا بأخذ موقف وسط بينهما. فالانحياز المطلق يعني موقفاً «دوغمائياً» مسبقاً، والموقف الوسط يعني موقفاً «براغماتيا» مسبقاً أيضاً. والصعوبة في اتخاذ مواقف كهذه إنما تكمن في ناحيتين، الأولى ناحية مبدئية والثانية ناحية عملية. فمن الناحية المبدئية، يستطيع أصحاب كل اتجاه أن يأتوا بالعديد من القرائن والوثائق والتصريحات والمواقف التي من شأنها أن تدعم صحة أطروحاتهم وآرائهم واستنتاجاتهم، وبالتالي فإنه يمكنهم، إلى ما لا نهاية ربما، أن يقارعوا الحجة بالحجة. أما من الناحية العملية، فإنه تكاد تنقضي الآن ثلاث سنوات تقريباً على قيام المجلس، وبالتالي فإنه يظل من غير المفيد للباحثين ولكل من يعنيهم الأمر أن يظلوا في هذه الحلقة المفرغة، أي في اطار «محاكمة النوايا».

فإذا كان لا بد من الخروج من هذا الإطار، يصبح من الأجدى أن نعرف ما إذا كان المجلس قد نجح، حتى الآن، في تحقيق خطوات عملية وملحوظة، على طريق تحقيق الأهداف التي حددها لنفسه في الوثيقة المؤسسة للمجلس من ناحية، وما إذا كان المجلس قد نجح في تبديد الشكوك والمخاوف التي أحاطت به وقت قيامه من قبل بعض اتجاهات الرأي العام الخليجي التي سبق الإشارة اليها، من ناحية ثانية. ولأن «النجاح» و «الفشل» هما من الأمور «القيمية» النسبية التي يصعب قياسها عن طريق استخدام معيار واحد، لذا فإنه يبقى على عاتق الباحثين وكل من يعنيهم الأمر، أن يقيسوا درجة النجاح أو الفشل في تجربة مجلس التعاون حتى الآن، كلاً بمعياره الخاص.

وقبل أن ننتقل إلى نقطة أخرى من هذه الدراسة، نود أن نتعرف على المدى الذي ذهبت إليه دول مجلس التعاون فيما يتعلق بمفهوم «التعاون» ذاته. وهنا نلاحظ بأن أكثر من مسئول خليجي حرص على التأكيد صراحة بأن ما تسعى إليه دول الخليج إنما هو التعاون والتنسيق لا الوحدة. ففي اجابته عن سؤال حول ما إذا كان قيام المجلس يعتبر مقدمة لوحدة أو اتحاد فعلي بين دول الخليج العربية، يقول الملك فهد بن عبد العزيز:

«..في رأينا أن ما خطط له، من شأنه أن يؤدي إلى تكريس وحدة الواقع القائمة دائماً بين دول الخليج العربية، وجعلها حقيقة لخير شعوبها وخير الدول العربية جمعاء. ومع ذلك، ماذا يعني أن تلجأ دولنا إلى مسميات قد لا توجد إلا على الورق فقط؟»[٢٠].

وفي تصريح مماثل، يؤكد الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت، بأن دول الخليج لا تهدف إلى إقامة اتحاد أو وحدة خليجية، وإنما تهدف فقط إلى «التنسيق والتعاون ونبذ الخلافات وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية»[٢١]. وقد جاء هذا التصريح فيما يبدو

رداً على ما نشرته صحيفة «الأوبزيرفر» اللندنية في أول شباط/ فبراير ١٩٨١، أي قبل انعقاد القمة الخليجية بأيام قليلة من أن الدول التي ستنضم لعضوية المجلس تعتزم تحقيق نوع من الاتحاد الفيدرالي على غرار «الاتحاد الماليزي»[٢٢]. بل إن قيس الزواوي، وزير الدولة العماني للشئون الخارجية، استبعد حتى أن يقوم المجلس بإنشاء سوق خليجية مشتركة، وقال إن قادة دول المجلس سيبدأون بمحاولة تنسيق النشاطات في حقول «أقل دراماتيكية» على حد تعبيره . وذلك مثل الاقتصاد والتعليم والنقل[٢٣-٢٤] . وهذه التصريحات ، بدورها ، جاءت فيما يبدو للرد على بعض الأنباء الصحفية الخليجية والعربية التي توقعت أن يصبح المجلس بمثابة منظمة مماثلة للسوق الأوروبية المشتركة ، انطلاقا من اعتقاد الدول الأعضاء فيه بأن توحيد المصالح الاقتصادية يمكن أن ينهي الخصومات القديمة ويضمن تعاوناً سياسيا فعالاً .[٢٥]

وإذا كان قادة دول المجلس قد تجنبوا الحديث عن «اتحاد» أو «وحدة» فيما بينهم، فإنهم تجنبوا أيضاً الالتزام بأي وعد أو تعهد أمام أنفسهم وأمام شعوبهم بأن ينتقلوا بأقطارهم مستقبلاً لمرتبة أعلى من مراتب العمل الخليجي المشترك، ولعلهم بذلك قد آثروا ترك كل الاحتمالات للمستقبل وفي ضوء تطورات مسيرة العمل المشترك من خلال تجربة مجلس التعاون ذاتها.

(٢) حول تنمية المؤسسات الدستورية المشتركة :

يتألف الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون من الأجهزة التالية:

أ ـ المجلس الأعلى للاتحاد، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الأبجدي ويجتمع في دورتين عاديتين كل سنة ويجوز عقد دورات طارئة له. ولكل عضو الحق في الدعوة لاجتماع طارىء، ويتم الاجتماع بعد أن تؤيد الدعوة من قبل عضو آخر.

أما من حيث الاختصاصات، فإن المجلس الأعلى يختص بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها، ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التي تعرض عليه من المجلس الوزاري والأمانة العامة تمهيداً لاعتمادها.

ب ـ المجلس الوزاري للاتحاد، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، ويضع المجلس النظام الأساسي للأمانة العامة. كما يهيء لاجتماعات المجلس الأعلى، ويعد الدراسات والمواضيع والتوصيات واللوائح والقوانين التي تعرض على المجلس الأعلى، وكذلك اعداد جداول اجتماعات المجلس، ويجتمع

ست مرات في السنة ويجوز عقد دورات طارئة بناء على اقتراح دولتين من الدول الأعضاء. وهو يضع السياسات والتوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعليم، والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات. كما يحدد أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص. كما له أن يوصي الوزراء المختصين بوضع السياسات ودراسة المواضيع الكفيلة بتحقيق أهداف مجلس التعاون.

جـ ـ الأمانة العامة: يعين المجلس الأعلى الأمين العام لمجلس التعاون، ويحدد الشروط التي يجب أن تتوفر فيه، ومدة تعيينه. ويتم اختياره من رعايا دول المجلس. ويكون الأمين العام مسئولاً مسئولية مباشرة عن أعمال الأمناء المساعدين وعن الأمانة العامة للمجلس، وعن حسن سير العمل في مختلف قطاعاته، ويكون للأمانة العامة جهاز للمعلومات.

أما اختصاصات الأمانة العامة فتتمثل في اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق، ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء، واعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري واعداد التقارير الدولية عن اعمال مجلس التعاون، واعداد الميزانيات والحسابات الختامية، واعداد مشروعات للوائح المالية والادارية والتي من شأنها جعل الجهاز متطوراً يتمشى مع نمو المجلس وتزايد مسئولياته.

د ـ هيئة فض المنازعات، وتتصل مباشرة بالمجلس الأعلى وتتولى القيام بفض المنازعات القائمة أو التي قد تقع بين الدول الأعضاء، كما تكون المرجع في تفسير النظام الأساسي لمجلس التعاون (٢٦).

نحن إذن أمام منظمة اقليمية بالمعنى الكامل للكلمة. وعلى الرغم من التصريحات من قبل بعض المسئولين الخليجيين بأنهم لا يفكرون في جعل مجلس التعاون مشابهاً، من حيث صيغته الوحدوية للسوق الأوروبية المشتركة إلا أن الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون هو أقرب إلى الصيغة الوحدوية الأرقى من الهيكل التنظيمي للسوق الأوروبية نفسها، هذا من حيث الشكل على الأقل.

ففي حين أن أعلى سلطة في السوق الأوروبية هي «مجلس الوزراء» المؤلف من وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء ، فإن أعلى سلطة في مجلس التعاون هي « المجلس الأعلى » المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء.

لكننا، كما ذكرنا من قبل، لسنا نبغي الدخول في دراسة دستورية محضة لمجلس التعاون. إن ما يهمنا في هذا المقام هو أن نتعرف على درجة النمو في البناء المؤسسي

الدستوري الذي بلغته دول الخليج، من خلال الهيكل التنظيمي الذي حددته لمجلس التعاون.

إن ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو درجة التشابه بين البناء المؤسسي الدستوري القائم في غالبية الدول الخليجية الأعضاء في المجلس، وبين البناء المؤسسي الدستوري لمجلس التعاون. ونعني بذلك تحديداً، إن غياب المؤسسات التمثيلية الشعبية في غالبية الدول الأعضاء بالمجلس قد عكس نفسه بشكل مباشر في غياب أي جهاز ذي طابع تمثيلي شعبي ضمن الهيكل التنظيمي للمجلس. وخلا المجلس المذكور من أي سلطة تشريعية، تكون مؤلفة ـ في المرحلة الأولى على الأقل ـ من عدد متساو من أعضاء «مجالس الشورى» في الدول الخليجية التي لم تتشكل فيها برلمانات يتم انتخاب اعضائها انتخابا حراً مباشراً من الشعب، كما هو الحال بالنسبة للكويت.

وفي دراسة حول «الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار التكامل بين اقطار « مجلس التعاون لدول الخليج العربية » التي أعدها الدكتور علي خليفة الكواري [٢٧] في ضوء الحوارات والمناقشات التي دارت في الندوة الفكرية التي دعت إليها الأمانة العامة لمجلس التعاون، والتي عقدت في الشارقة في الفترة من ٧ ـ ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٢، فإن الدكتور الكواري يقترح بعض محاور التعديل على الهيكل التنظيمي الحالي لمجلس التعاون، وذلك في إطار بحثه عن صيغة أكثر تقدما لمجلس التعاون، وهي الصيغة التي تأخذ شكل «اتحاد اقطار الخليج العربية». ومحاور التعديل التي يقترحها من أجل الوصول إلى هذه الصيغة هي ما يلي:

أولاً: تنازل الدول الأعضاء عن جزء أكبر من سيادتها القطرية لصالح السيادة الإقليمية المشتركة. وهذا يتطلب حصر «شرط الاجماع» في أضيق نطاق، واقتصاره على قضايا جوهرية محددة ومحدودة، مع التأكيد على السعي من أجل الغائه والاستعاضة عنه باشتراط أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع، وذلك كتعبير عن ارادة الوحدة.

ثانياً: استكمال المؤسسات السياسية والفصل بين السلطات الاتحادية، وهذا يستدعي إيجاد حكومة اتحادية ومحكمة اتحادية ومجلس تشريعي اتحادي. والسلطة التشريعية في الاتحاد يجب ان يمثلها، كما يقول، مجلسان:

ـ مجلس تشريعي ينتخبه شعب الاتحاد، ويكون التمثيل فيه نسبياً، بحيث لا يكون أقل من خمسة ممثلين لأصغر الأقطار وعشرين لأكبرها.

ـ مجلس أعلى، ويكون متساوي التمثيل بالنسبة لجميع الأقطار الأعضاء. وعلى دستور

الاتحاد تحديد العلاقات بين المجلسين وصلاحيات كل منهما في التشريع.

وواضح مما تقدم أن الصيغة المقترحة للسلطات التشريعية في الاتحاد المقترح لا تختلف، في خطوطها الأساسية، عن الصيغة المتبعة في الأنظمة الاتحادية، حيث يكون هناك مجلسان للسلطة التشريعية، أحدهما تتمثل فيه الدول الأعضاء بصورة متساوية تجسيدا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، كبيرها وصغيرها ويسمى «مجلس الشيوخ» أو «الأعيان» وثانيهما تتمثل فيه الدول الأعضاء بنسب مختلفة، أي وفقاً للتعداد السكاني في كل دولة، تجسيداً لمبدأ «التمثيل النسبي» ويسمى «مجلس نواب»، كما هو الحال مثلاً في الصيغة الاتحادية المطبقة في الولايات المتحدة. وهذه الصيغة تأخذ بها الأنظمة الرئاسية الاتحادية. ومن وجهة نظرنا، فإننا، ولاعتبارات عملية وسياسية، أقرب للأخذ بالصيغة البرلمانية، حيث يكتفي بوجود مجلس تشريعي واحد لا مجلسين.

وبناء عليه فإن قيام « جمعية عامة خليجية » أو « برلمان خليجي » ضمن الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون، لا يعتبر مجرد تقليد لبعض الهياكل التنظيمية لتجمعات إقليمية مشابهة في العالم، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة. إن البرلمان الخليجي ضرورة سياسية ودستورية في آن واحد. فهو ضرورة سياسية ليعطي مجلس التعاون طابعاً تمثيلياً شعبياً، ولو بشكل نسبي. وهو في حال قيامه، سيساهم إلى حد كبير في انضاج وتنمية الوعي الديمقراطي والسلوك الديمقراطي في المنطقة من ناحية، كما سيساهم إلى حد كبير في اغناء وتعميق وتكريس العمل الخليجي المشترك ودفعه باستمرار إلى الامام متنقلا في كل مرة إلى درجة أرقى من العمل الوحدوي من ناحية أخرى. أما وإن البرلمان الخليجي ضرورة دستورية، فهو لكي يكون بمثابة جهاز رقابة على ممارسات وسلوك أعضاء المجلس في كافة المجالات، وتكون له بالتالي سلطة التصديق من عدمه على قرارات المجلس الأعلى، كي تكتسب في حالة صدورها بموافقة برلمان كهذا الشرعية الدستورية.

ومن جانب آخر، فإنه من بين العديد من الاتفاقيات التي عقدتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون في كافة المجالات تقريباً، فإن أي اتفاقية منها لم تتناول قضية حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الدول الأعضاء. صحيح أن مثل هذه الحريات مكفولة بالنصوص الدستورية في تلك الدول التي لها دساتير مكتوبة، غير أنه كان من الأجدى أن يصدر ولو مجرد «اعلان» أو «وثيقة» خليجية جماعية بهذا المعنى. والمسألة ليست شكلية على ما نعتقد. فحقوق الانسان، ولا سيما في البلدان النامية، أخذت تشمل في الآونة الأخيرة حقوقاً لم تكن تشملها أو تتضمنها النصوص الدستورية التقليدية، ومن أبرز هذه الحقوق

«حقوق الإنسان في التنمية» و«حقوق الانسان في العلم والتكنولوجيا» و«حقوق الانسان في المعلومات والاعلام». . . الخ.

وهكذا، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون التنمية السياسية، هذه التنمية التي تسعى إلى إعلاء شأن الإنسان ـ الذي هو الوسيلة والهدف في كل تنمية ـ في مجتمعه كفرد، دون أن يعني ذلك تكريس نزعة الفردية، كما تسعى إلى اشراكه في اتخاذ القرارات، واشراكه في كل العمليات التي من شأنها أن تؤثر في نظام حياته وتفكيره ومصيره.

(٣) حول تنمية الوعي بالأولويات الوطنية الملحة:

إن تنمية الوعي الوطني، الرسمي والشعبي، بالقضايا السياسية ذات الأولوية الملحة، تؤدي بالضرورة إلى تنمية الوعي الوطني بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية الملحة أيضاً. لقد ادعت دول مجلس التعاون أنها تضع أولويات التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على ما عداها من أولويات سياسية، مخافة أن تفسد «السياسة» ما يمكن انجازه في «الاقتصاد» و«الاجتماع» من عمل مشترك ومن مصالح مشتركة فيما لو كان كل شيء يبدأ وينتهي بالسياسة. ولكن إلى أي حد نجحت دول المجلس في ترجمة هذا المبدأ في اجراءات وخطوات عملية؟

في المجال الاقتصادي، نصت ورقة العمل الملحقة بالبيان الختامي لمؤتمر القمة الأول لدول المجلس على إنشاء عدة لجان اقتصادية «مؤقتة» للتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة للمجلس، وهي: لجنة التخطيط الاقتصادي، لجنة انتقال الاموال والأفراد، لجنة ممارسة النشاط الاقتصادي، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

ومن الناحية المبدئية، فإن أحداً لا يشك في أهمية قيام هذه اللجان الست إذا قامت بتحقيق المهام المناطة بها على أتم وجه. غير أن العبرة تظل متمثلة في النتائج والأهداف المرجوة، لا في كثرة أو قلة عدد اللجان من هذه الأنواع والمسميات. وبعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على قيام المجلس، فليس هناك ما يدل على أن تلك اللجان قد نجحت في توحيد أهم الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والمالية الخليجية ذات الأولوية القصوى، ولا في «وضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية»، على نحو ما دعا اليه الاعلان التأسيسي لمجلس التعاون. وتتمثل هذه النظم المتماثلة في رأينا في المجالات التالية:

أ ـ توحيد سياسات الاستثمار والتنمية: وهذا يتطلب التركيز بشكل أساسي على سياسات التصنيع الموحدة، مما يضمن اقامة مشروعات صناعية متكاملة (ولا سيما في مجال

البتروكيماويات والأسمدة مثلا) وليست مشروعات متنافسة، ويحول دون التكرار والازدواجية، وبالتالي دون تبديد الموارد والطاقات.

ب ـ توحيد العملة الخليجية: فقد تعاظم الدور المالي لدول مجلس التعاون مما جعل نقدها معتمدا في الاصدارات المالية على المستويين العربي والدولي، وهذا يلقي على عاتق السلطات النقدية لدول المجلس مسئوليات هامة منها، وضوح السياسات النقدية لحفظ قيمة العملات واستقرارها وتحديد سياسة التسليف في الداخل، لما لها من آثار مختلفة على صعيد التنمية الوطنية والاقليمية. ولأجل توحيد العملة الخليجية، فلا بد بالطبع من إيجاد جهاز خليجي موحد لاصدارها تكون سلطته المالية أعلى من سلطة البنوك المركزية أو مجالس النقد التي تصدر العملات المحلية، وكذلك انشاء اتحاد للمصارف المركزية الخليجية.

هذا مع العلم أن «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» [٢٨] لدول المجلس نصت في مجال التعاون المالي والنقدي على أن «تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود بينها».

غير أنه برغم هذا النص، إلا أن الاتفاقية ذاتها تضمنت في مجال الاحكام الختامية لها نصاً آخر يضعف إلى حد كبير من قوة النص الوارد في الفقرة أعلاه ومفاده (فقرة د) «تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية، للدول الأعضاء».

جـ ـ اقامة سوق مالية خليجية: وهذا يعتبر تحصيل حاصل اذا ما تم تحقيق الخطوتين السابقتين، الأمر الذي يسمح بفتح أسواق رؤوس الأموال بينها وبين الدول العربية والأجنبية. وغني عن القول أن مما يسهل موضوعياً عملية التوحيد الاقتصادي بين دول المجلس، هو أن أنظمتها الاقتصادية متشابهة إلى حد كبير، لأنها تتبع جميعها النظام الاقتصادي الحر، وتستند الى مورد اقتصادي رئيسي متماثل وهو النفط.

د ـ اقامة سوق خليجية مشتركة: لو رجعنا إلى نصوص «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» في مجال التبادل التجاري وفي مجال النقل بالعبور (الترانزيت) لوجدنا أنها متقدمة بالفعل كثيراً على الاتفاقية الاقتصادية بين دول السوق الأوروبية المشتركة. فقد اعتمدت دول السوق التطبيق التدريجي للتعرفة الجمركية الخارجية المشتركة لدول السوق، إلى أن تم مؤخراً إلغاء معظم الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية المتبادلة. أما

بالنسبة لدول مجلس التعاون، فقد نصت الاتفاقية الاقتصادية على حرية الاستيراد والتصدير بين دول المجلس للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني، كما نصت على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي. وفي مجال النقل بالعبور، نصت الاتفاقية على أن تمنح الدول الأعضاء جميع التسهيلات لمرور بضائع أي دولة عضو إلى الدول الأخرى الأعضاء بطريق العبور، وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها.

وعليه ، فإذا كانت نصوص الاتفاقية المذكورة قد ذهبت الى هذه الدرجة المتقدمة من التعاون الاقتصادي الخليجي المشترك ، فإننا لا ندري لماذا لا تبادر الدول الأعضاء في مجلس التعاون بالإعلان رسمياً عن قيام « السوق الخليجية المشتركة » بعد أن تضع تلك النصوص موضوع التطبيق .

أما في المجال الاجتماعي، فإن هناك مجالاً للتساؤل عما إذا كان قيام المجلس سيؤدي إلى تنمية وعي اجتماعي متطور لدى شعوب المنطقة، يتجسد من خلال اجراءات وممارسات تؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية حقيقية في مستوى ذلك الوعي. لقد كانت هناك خمسة لقاءات على مستوى وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون منذ عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٣ في محاولة لوضع اتفاقية خليجية في مجال العمل والشئون الاجتماعية. وقد أمكن للاجتماع الثالث للوزراء الذي عقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ في أبو ظبي أن يوافق على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى، بعد أن جرى إعداد دراسات خلفية قام بها عدد من الخبراء تناولت مختلف جوانب العمل الخليجي المشترك في مجال العمل والشئون الاجتماعية(٢٩) .

غير أن هناك ثلاث قضايا مركزية في هذا الصدد لم يتم ابرازها والتأكيد عليها بقدر كافٍ، أو أنه لم يتم حتى مجرد الإشارة إلى بعضها في مشروع الاتفاقية الخاصة بالعمل والشئون الاجتماعية. ونرى بأنه من الضروري أن يكون في قيام مجلس التعاون فرصة حقيقية لتنمية الوعي الرسمي والشعبي بأهمية تلك القضايا، بل وخطورتها.

أ ـ تنمية القوى البشرية المحلية، إذ أن معظم دول المجلس تعاني من عدم الوفرة في عدد السكان المواطنين برغم توفر المساحات الواسعة من الأرض في معظمها، وبرغم توفر الثروات الوطنية الكبيرة في معظم تلك الدول. إن لانعدام الوفرة السكانية تلك انعكاسات سلبية للغاية متعددة باتت معروفة، ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة التي تشكل إحدى العقبات الأساسية لتحقيق تنمية وطنية تقوم على مبدأ الاعتماد على

النفس، إلا بتحقيق أكبر قدر من الضمان الاجتماعي الذي يكفل زيادة النسل ضمن ظروف معيشية وصحية وتعليمية ملائمة.

ب ـ تنمية القوى العاملة المحلية، وهذا موضوع كبير قائم بذاته لكن ما يهمنا التأكيد عليه في هذا الصدد، هو أن يوفر قيام المجلس فرصة التأكيد على دور المرأة الخليجية شأنها شأن الرجل الخليجي، في مهام ومشاريع التنمية الوطنية في كافة قطاعاتها. ولن يتم ذلك بدون تحرير المرأة، في بعض الأقطار الخليجية، من القيود الاجتماعية والأسرية المفرطة في محافظتها وتزمتها. ويكون ذلك من خلال محاربة كافة الأفكار التي توحي بأن تعليم المرأة واشراكها في العمل وخوضها غمار المسئوليات المجتمعية المختلفة هو خروج عن التقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة، بل وخروج عن الدين. إن تحرير المرأة الخليجية من هذه القيود المضروبة حولها بشدة وعلى نطاق واسع في بعض الأقطار، ليس مسئولية اجتماعية فحسب بل هو كذلك مسئولية سياسية بالدرجة الأولى من شأنها أن تتيح للمرأة ممارسة كافة حقوقها السياسية وحرياتها العامة.

جـ ـ تنمية الوعي بخطر استمرار تدفق العمالة الأجنبية، ولا سيما الآسيوية منها، وهي المشكلة التي باتت آثارها السلبية تتفاقم يوماً بعد يوم وعلى كل صعيد، ليس أقلها طمس عروبة المنطقة وشعبها وتشويه ثقافتها ولغتها وقيمها الاجتماعية وتهديد أمنها واستقرارها.

(٤) حول تنمية الوعي الدفاعي والاستراتيجي :

إن تنمية الوعي الرسمي والشعبي، بقضاياه السياسية التي تتصل بحقوق وواجبات المواطنة، وبالاولويات الوطنية الملحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يستلزم تنمية الوعي بواحدة من أهم وأخطر القضايا التي تؤثر على حاضر ومستقبل الوطن والمواطن ألا وهي قضية الدفاع الوطني ببعديها العسكري والاستراتيجي. فهل ساهم قيام مجلس التعاون في انضاج وبلورة هذا الوعي، وبالتالي في تجسيده في خطوات عملية على المستوى الخليجي المشترك وفي أطر المجلس ذاته؟

من الناحية الرسمية، خلا الإعلان التأسيسي لمجلس التعاون من أي إشارة إلى تعاون الدول الأعضاء في المجالات الدفاعية أو العسكرية. واظهرت التصريحات التي أدلى بها عدد من المسئولين الخليجيين بهذا الصدد فيما بعد، إن اغفال هذا المجال من مجالات التعاون كان مقصودا خشية أن تفهم بعض الأطراف بأن قيام هذا المجلس يمثل «تكتلا» أو محوراً ضدها[٣٠]. ومع أن صحيفة «الجزيرة» السعودية اشارت في إحدى افتتاحياتها الرئيسية بعد أيام قليلة من إعلان قيام المجلس إلى أن هذا المجلس «سيصبح القوة العالمية الثالثة

بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي » [٣١] فإنها عزت هذه المكانة العالمية المتقدمة جداً التي افترضتها للمجلس ، لا إلى قوة عسكرية متوقعة [٣٢] بل إلى قوة اقتصادية هائلة تصل كثافتها على حد تعبيرها ـ إلى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً بالاضافة إلى القوة السياسية والاستراتيجية للبترول كسلعة استراتيجية. وقد عزت الصحيفة المذكورة هذه التوقعات إلى «مصادر دبلوماسية خليجية».

ولمحاولة تبديد أي شك لدى أية أطراف أخرى بأن يكون مجلس التعاون يشكل محورا عسكريا ضد احد، أكد محمد عبده يماني، وزير الاعلام السعودي آنـذاك «إننا نعارض كل الأحلاف والكتل. . . وإن المملكة العربية السعودية لم تقبل مطلقاً اقامة قواعد عسكرية على أراضيها، كما أنها لم تمنح أية تسهيلات عسكرية وذلك يقيناً منها بأهميـة الاستقرار في المنطقة، وبضرورة إبعادها عن الأزمات الدولية» [٣٣] .

ومن جانبه أكد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين أن مجلس التعاون «لا يشكل محوراً ولا حلفاً موجهاً ضد دولة أخرى[٣٤]»هذا على الرغم من أن ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة صرح بعد وقت قصير « بأن دول الخليج تعمل من أجل وضع خطة دفاع مشترك » [٣٥] .

ورداً على أسئلة بعض الصحفيين حول ما إذا كانت الموافقة على صيغة ما لحماية أمن الخليج قد تمت خلال مؤتمر الرياض ـ الذي حضره وزراء خارجية دول مجلس التعاون لإعلان تأسيس المجلس ـ أجاب الشيخ صباح الأحمد، وزيـر خارجيـة الكويت، بـأن المسئولين الخليجيين حرصوا على عدم اضفاء أي طابع أمني على اجتماعاتهم خشية أن تفسر أطراف أخرى ذلك بأنه «محاولة لإقامة حلف أمني أو عسكري إقليمي موجه ضد هذا الطرف أو ذاك » [٣٦] .

إن هذه التصريحات وإن اختلفت في درجة وضوحها وبسطها المباشر والصريح لمسألة التعاون الدفاعي والعسكري بين دول مجلس التعاون، إلا أنها تلتقي جميعاً، بشكل عام، عند نقطة رئيسية مفادها أن قيام المجلس لا يشكل محوراً ولا تكتلاً ضد أحد، إنه إذا تم أي شكل من أشكال التعاون الدفاعي والعسكري بين الدول الأعضاء، فلن يكون ذلك بقصد تهديد أحد، وإنما لأغراض محض دفاعية.

هذا على مستوى المواقف الرسمية المعلنة. لكن الأمر يختلف من حيث حقيقة الأمر. صحيح أن دول المجلس لم تفكر في حلف أو تكتل عسكري، لكنها لم تتجاهل قطعياً مسألة التعاون «الأمني». وقد استخدم تعبير «الأمن» تارة للدلالة على الأمن الداخلي أي للحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية ومواجهة أي نشاطات من شأنها الاخلال

بالأمن الداخلي، واستخدم تارة أخرى للدلالة على «الأمن الخارجي» أي الدفاع الوطني والشئون العسكرية بالدرجة الأولى، ولكن دون اغفال الأمن الداخلي.

إن هذه الازدواجية في التفكير والسلوك إزاء هذه المسألة، عسكت نفسها بشكل واضح وصريح في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون في الرياض في ٤ شباط/ فبراير ١٩٨١، حيث طرحت في هذا الاجتماع ثلاثة مشاريع «أمنية» هي : ـ

أ ـ مشروع سعودي ويقضي بتحقيق تعاون أمني عن طريق اتفاقيات ثنائية بين دول المجلس، بحيث يتم تنسيق مشترك بين الأجهزة (وزارات داخلية، قوات أمن، مخابرات) للحفاظ على الأمن الداخلي في دول المجلس، على أن تشكل هذه الاتفاقيات الثنائية في مجموعها «اتفاقية امنية» موحدة. وقد قيل أيضاً بأن السعودية عرضت في الاجتماع اقتراحاً يقضي بتوحيد القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون، ويقترح بصفة خاصة توحيد مصادر التزود في مجالي التدريب واستخدام السلاح من جانب جميع دول المجلس (٣٧).

ب ـ مشروع عماني لحماية الملاحة في مضيق «هرمز» ويدعو لمساهمة دول المجلس في بعض نفقات شراء المعدات العسكرية التي ستستخدمها سلطنة عمان في حماية الملاحة في المضيق. وكان المشروع العماني الأصلي ـ الذي طرح في اجتماع وزراء داخلية دول المجلس (قبل تشكيله رسميا) في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ يقضي بدعوة الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية للمشاركة مع دول مجلس التعاون في حماية أمن الخليج وسلامته. وقد اضطرت السلطنة لتعديل هذا الاقتراح بعد أن ووجه برفض من جانب دول المجلس الأخرى، خشية أن يؤدي الاقتراح في حالة تبنيه بصيغته الأصلية إلى زج المنطقة في الصراعات الدولية، في وقت يصرح فيه زعماء دول الخليج ويؤكدون حرصهم على ابعاد المنطقة عن تلك الصراعات. والجدير بالذكر أن المشروع العماني يدعو أيضاً إلى تحقيق تعاون أمني جماعي داخلياً وخارجياً.

جـ ـ مشروع كويتي، يقضي بتحقيق التعاون «الأمني» عن طريق عقد اتفاقية جماعية للأمن الداخلي وللأمن الخارجي معاً. وهنا يتمايز المشروع الكويتي عن المشروع السعودي في الشكل (اتفاقية جماعية لا اتفاقيات ثنائية تصبح فيما بعد جماعية) ويتمايز عن المشروع العماني في المضمون (تعاون للأمن الداخلي والخارجي معاً، بعيداً عن أي مداخلات اجنبية) (٣٨).

كيف أمكن التوفيق بين هذه المشاريع بعد ذلك؟

لقد استقر رأي الدول الأعضاء في المجلس، بعد مداولات ومناقشات عديدة ومطولة على مستوى رؤساء الدول وعلى مستوى وزراء الخارجية ووزراء الداخلية ورؤساء أجهزة المخابرات العامة، على أن يتم عقد «اتفاقية أمنية جماعية» بين الدول الأعضاء. وتقضي مسودة الاتفاقية بأن تتعاون دول المجلس فيما بينها في مجال الأمن الداخلي من خلال كافة الأجهزة والسلطات الأمنية المعنية والمختصة في تلك الدول، وتبادل المعلومات الأمنية باستمرار وبالسرعة الممكنة، وتبادل الخبرات وتقديم المساعدة في كل ما يتعلق بحماية الأمن الداخلي، وعقد الدورات التدريبية المشتركة للمسئولين والضباط المسئولين عن الأجهزة الأمنية، والتعاون في مجال استخدام الأجهزة الحديثة لمكافحة الشغب والاضطرابات. كما تقضي الاتفاقية بإنشاء «مركز للمعلومات الأمنية» يزود الأجهزة الأمنية المعنية في الدول الأعضاء بكافة المعلومات المطلوبة عن أوضاع الأشخاص المشتبه بهم وبتحركاتهم واتصالاتهم الخ.. وتقضي اخيراً بتسليم المجرمين الفارين من الدول لأخرى. وهذه النقطة الأخيرة كانت مثار جدل كبير، على المستوى الشعبي والرسمي، في الكويت. وقد اجمعت الصحف الكويتية وبعض صحف الامارات والبحرين الصادرة في الفترة بين ١٥ ـ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢، أي قبل انعقاد مؤتمر وزراء داخلية دول المجلس على ضرورة عرض مسودة الاتفاقية أولاً على المجالس التشريعية في الدول المعنية لابداء الرأي بصددها. وإنه لا يجوز ابرام اتفاقية على درجة من الأهمية والخطورة كهذه بدون أن يبدي ممثلو الشعب رأيهم فيها.

ولعل من أبرز النقاط التي استحوذت على اهتمام الأوساط الصحفية الخليجية المذكورة، وكذلك على اهتمام عدد كبير من أعضاء مجلس النواب الكويتي في الفترة إياها [٣٩] هي تلك المتعلقة بتبادل تسليم المجرمين الفارين. وخشيت تلك الأوساط من أن يؤدي التعميم وعدم التحديد اللذان يكتنفان كلمة «المجرمين» هذه إلى اطلاقها على كل أولئك الذين يبدون آراء سياسية مخالفة لآراء ومواقف السلطات الرسمية الحاكمة في تلك الدول، مما يجعل اتفاقية امنية كهذه بمثابة «سيف مسلط على الديمقراطية» [٤٠] وعلى حرية التعبير والرأي.

وعلى كل حال، فإن وزراء داخلية مجلس التعاون حينما اجتمعوا في أواخر تشرين الثاني/ اكتوبر ١٩٨٢ ليوقعوا على الاتفاقية بالأحرف الأولى، فإنهم وبعد مداولات طويلة، لم يتمكنوا من التوقيع عليها بسبب استمرار بعض الخلافات والتحفظات من جانب الوفد الكويتي تحديداً على بعض بنود الاتفاقية. واتفق الوزراء على إجراء المزيد من المشاورات والاتصالات الثنائية للوصول إلى موقف موحد يمكنهم في نهاية الأمر من إبرام الاتفاقية.

وسواء أمكن الاتفاق على توقيع الاتفاقية الأمنية أم لم يتم، وسواء بقيت في صورتها الأصلية أم جرى تعديل بعض بنودها المختلف فيها أو المتحفظ عليها، فإن الذي حدث في هذا الصدد ليس اتفاقاً حول الشئون الدفاعية والعسكرية، بل اتفاقا لحماية الأمن الداخلي. وهذا التوجه يبعث في الحقيقة على الاستغراب. فإذا كان من حق بل ومن واجب، دول مجلس التعاون أن تتعاون فيما بينها لحماية أمنها الداخلي، فالأوْلى بها أن تتعاون في الوقت ذاته بل وفي المقام الأول، في مجال الدفاع المشترك ضد أي تهديد خارجي. إذ مما لا شك فيه أن حماية «الجبهة الداخلية» لا يمكن تأمينها بدون العمل في نفس الوقت على حماية «الجبهة الخارجية». لقد جاء اعلان قيام مجلس التعاون في وقت تزايدت فيها التصريحات الغربية، من أعلى المستويات القيادية، حول ضرورة قيام الغرب بالاتفاق على نظام خاص بحماية «أمن الخليج» وضمان استمرار تدفق نفط الخليج إلى البلدان الغربية، في وجه ما وصف بـ «التهديد السوفيتي». ونتيجة لذلك، تكررت تصريحات المسئولين الخليجيين حول «الأمن الذاتي» للخليج ورفض أي تواجد عسكري لأي قوة اجنبية أو أي نفوذ أجنبي في المنطقة.

وطالما كان الأمر كذلك، فقد كان ولا يزال من مسئوليات دول المجلس الهامة وذات الأولوية أن تبادر إلى اتخاذ الخطوتين التاليتين:

أ ـ عقد اتفاقية للدفاع المشترك. صحيح أن دول المجلس جزء لا يتجزأ من الجامعة العربية التي يعتبر اعضاؤها اطرافاً في «اتفاقية الدفاع العربي المشترك»، غير أن التأكيد على الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون في اطار اتفاقية خاصة بها كان ضرورياً لانضاج وبلورة وعي المواطنين في الدول الخليجية بقضايا الدفاع الوطني، في وقت تشكل فيه منطقة الخليج بؤرة استقطاب واهتمام عالمي، بسبب الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج من ناحية، وبسبب كثرة التهديدات الخارجية الصريحة والضمنية لأمن الخليج من جانب اطراف عديدة طامعة من ناحية اخرى.

ب ـ العمل على إنشاء قوات مسلحة خليجية مشتركة. بحيث يتم توحيد الجيوش الخليجية في الدول الأعضاء في جيش واحد، وفي مختلف المجالات. إن هذه خطوة في غاية الأهمية نظراً لصغر حجم القوات المسلحة في معظم دول مجلس التعاون مما لا يمكنها بشكل من الأشكال من الدفاع عن نفسها في مواجهة أي خطر أو تهديد خارجي يواجهها، ونظراً للاهدار الكبير في الموارد المالية لتلك الدول من جراء عقود الشراء المنفردة والضخمة للأسلحة الباهظة الأثمان، الأمر الذي أدى إلى تكديس تلك الأسلحة لدى كل دولة منفردة بلا طائل[٤١]. ولعل أولى الخطوات التي من

الضروري الاقدام عليها في مجال توحيد القوات المسلحة تتمثل في إنشاء «اسطول بحري حربي» خليجي مشترك لحماية سواحل دول مجلس التعاون، ولحماية مجالها البحري ومياهها الاقليمية، خصوصاً وأن سواحل دول الخليج تمتد أو تطل على ثلاثة بحار، هي الخليج العربي، والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

جـ ـ العمل على إنشاء «قيادة عسكرية مشتركة» أسوة بالقيادة السياسية المشتركة المتمثلة في «المجلس الأعلى» وفي «المجلس الوزاري» لدول مجلس التعاون، وذلك من أجل توحيد سياسات ومواقف هذه الدول في كل القضايا العسكرية المتصلة بها.

والحقيقة إن هذه المسألة قد وجدت اهتماما لدى الاجتماع الأول لرؤساء أركان القوات المسلحة في دول المجلس، الذي عقد في الرياض في ايلول/ سبتمبر ١٩٨١، حيث تقدم الوفد السعودي بورقة عمل تقترح انشاء «هيئة عسكرية مشتركة»، كما تقدم بورقة عمل اخرى تقترح انشاء «هيئة خليجية للتصنيع الحربي» وذلك بعد أن كانت الدول الخليجية قد انسحبت من هيئة التصنيع الحربي العربية التي كان مقرها القاهرة، وذلك في أعقاب توقيع الحكومة المصرية على اتفاقيات «كامب ديفيد».

وعندما انعقد مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس من أجل التحضير لانعقاد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول مجلس التعاون في الرياض في ٨ و ٩ تشرين الأول/ اكتوبر، وهي القمة التي عقدت في العاشر من الشهر ذاته، أعد وزراء الخارجية أربعة ملفات، كان من بينها «الملف العسكري»، الذي تضمن، من ضمن ما تضمن، مسألة انشاء الهيئة العسكرية المشتركة، وتوحيد مصادر التسليح والتدريب وتبادل المعلومات الأمنية والعسكرية. وقد ناقش مؤتمر القمة الخليجية هذا الملف، ودعا المؤتمرون وزراء الدفاع في دول المجلس إلى الاجتماع «من أجل تحديد الأولويات التي تحتاجها دول المجلس من أجل ضمان سيادتها واستقلالها»(٤٢).

وتنفيذاً لقرار القمة الخليجية، اجتمع وزراء دفاع دول مجلس التعاون في الرياض في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ للبحث في توصيات رؤساء الأركان. وأعد عبدالله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون، ملفاً حول المتطلبات الدفاعية لدول المجلس ككل، وتعرض فيه إلى الأسباب التي دعت إلى ضرورة العمل من أجل التنسيق الأمني والدفاعي بين الدول الأعضاء. ولم يصدر قرار نهائي عن وزراء الدفاع في هذا الاجتماع يقضي بقيام هيئة عسكرية مشتركة، أو بتأسيس هيئة خليجية للتصنيع الحربي. وأكد وزير الدفاع الكويتي في الاجتماع على ضرورة تنويع مصادر التسليح، وعلى ترشيد شراء الأسلحة، بحيث تنحصر مشتريات الأسلحة في الأنواع التي تثبت حاجة الدول الخليجية الأعضاء اليها بالفعل.

وجاء في الإعلان الذي صدر في أعقاب اختتام اعمال هذا الاجتماع التأكيد على أن «أي هجوم على أي من بلدان المجلس يعتبر هجوماً على الدول الست»[٤٣] .

وفي أواسط آذار/ مارس ١٩٨٢، عقد في الرياض الاجتماع الثاني لرؤساء اركان دول مجلس التعاون، وذلك للنظر في الخطوات المشتركة الواجب اتخاذها لتنفيذ مقررات وتوجيهات وزراء الدفاع. واشارت بعض الصحف الخليجية («الأنباء» بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٨٢) إلى أن رؤساء الأركان عرضوا خطة تفصيلية للدفاع عن أمن البحرين، في أعقاب اكتشاف خلايا سرية من جنسيات مختلفة في البحرين قيل إنها كانت تعد العدة للقيام بأعمال ارهابية كمقدمة للإطاحة بالنظام القائم في البلاد، وتقضي الخطة بتطوير القدرات الدفاعية لدولة البحرين، وتزويدها بالأسلحة الضرورية. وقد تقدمت كل من السعودية وسلطنة عمان بورقة عمل لهذا الاجتماع[٤٤] .

ورقة العمل السعودية، دعت إلى إنشاء تعاون عسكري وأمني بين الدول الأعضاء في المجلس، ولكن بدون أن تكون هناك بالضرورة قيادة عسكرية موحدة، ولا قوات عسكرية موحدة. أما التعاون العسكري الذي حددته الورقة، فيشمل استفادة دول المجلس من خدمات طائرات «اواكس» للاستطلاع، والاعتماد على صواريخ «هوك» كنظام دفاعي موحد.

أما الورقة العمانية، فتدعو إلى ضرورة الاستعانة بقوة الغرب العسكرية لمواجهة ما أسمته بالخطر السوفيتي، الذي اعتبرته بمثابة الخطر الأول الذي يتهدد المنطقة. كما دعت الورقة دول المجلس الى اتخاذ اجراءات من شأنها أن تسهل تحرك القوات العسكرية بين دول المجلس، وتسهيل تبادل المعلومات الأمنية، وتجهيز قواعد عسكرية لاستخدامها من قبل الدول الغربية لمواجهة «الخطر السوفيتي» إذا اقتضت الضرورة.

ولم يكن واضحاً في ختام اجتماع رؤساء الأركان ما إذا كان المجتمعون قد تبنوا احدى ورقتي العمل المذكورتين، وذلك بالنظر إلى المعلومات القليلة التي تسربت للصحافة المحلية والأجنبية عن الاجتماع. إذ عادة ما تحاط اللقاءات التي تتناول قضايا عسكرية حساسة بالسرية شبه التامة. وكان من أبرز الأنباء التي تسربت عن الاجتماع هو الاتفاق على اجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة في دول مجلس التعاون. وبالفعل فقد جرت أول مناورات عسكرية مشتركة لتلك القوات في حوالي أواسط تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ في أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة ثلاثة أيام، واطلق على تلك المناورات اسم «درع الجزيرة». وربما تكون الرسالة التي ارادت دول المجلس ان توجهها لكل من يعنيهم الأمر من وراء تلك المناورات هي أن دول المجلس

عندما تؤكد على أن الدفاع عن أمن الخليج هو مسئولية أبنائها أولاً وأخيراً، فإنها بذلك تقرن القول بالفعل، خصوصاً وأن مناورات درع الجزيرة قد تمت، تخطيطاً وتنفيذاً واشرافاً، بإمكانات وقدرات بشرية ومادية عسكرية خليجية بحتة، دون مشاركة أي عناصر أجنبية فيها من قريب أو بعيد، وهذا ما حرصت أجهزة الاعلام الرسمية في بعض الدول الخليجية على ابرازه بشكل خاص بطريقة غير مباشرة. وهذه نقطة تحسب لصالح دول المجلس بلا شك. غير أنه من أجل المساهمة أكثر بإنماء الوعي الشعبي الخليجي بقضايا الدفاع الوطني، سيظل يقع على عاتق الأجهزة المعنية في دول المجلس، أن تحدد بكل موضوعية ودقة الجهة التي تهدد أمن الخليج، وذلك لانهاء البلبلة التي تسود أوساط الرأي العام الخليجي حيال هذه المسألة. إذ لا يخفى أن بعض دول المجلس ترى أن التهديد يأتي من الاتحاد السوفيتي وايران، بينما ترى دول أخرى ان التهديد يأتي من جانب الولايات المتحدة واسرائيل.

لقد ظهرت ردود فعل خليجية متباينة بوضوح، حينما قام الرئيس السوفيتي الراحل ليونيد بريجنيف، خلال زيارة قام بها للهند في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، بإعلان ما أصبح يسمى فيما بعد بـ «مشروع بريجنيف» حول أمن الخليج، وذلك خلال خطاب أدلى به أمام البرلمان الهندي.

وقد تضمن مشروع بريجنيف حول أمن الخليج النقاط التالية (٤٥) :

- عدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها، وعدم وضع اسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى للإبادة الشاملة هناك.
- عدم استخدام، أو التهديد باستخدام، القوة ضد بلدان منطقة الخليج، وعدم التدخل في شئونها الداخلية.
- احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول منطقة الخليج، وعدم جرها الى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية.
- ضمان حرية استخدام الممرات البحرية بين الخليج وباقي انحاء العالم، مع عدم خلق أي عقبات أو اخطار امام التبادل التجاري الطبيعي بين البلدان.
- التعهد باحترام حق كل دولة ذات سيادة في استخدام مواردها الطبيعية كيفما تشاء .

وقد أشار بريجنيف إلى أنه من الطبيعي أن تكون دول المنطقة اطرافاً في مثل هذا الاتفاق الذي سيتعلق بمصالحها الحيوية، ويكون بمثابة ضمان يمكن الاعتماد عليه لصيانة سيادتها وأمنها، وقال إن مقترحاته هذه ستقدم الى الدول المعنية وإلى الولايات المتحدة ودول

اوروبا الغربية الرئيسية والصين واليابان، وذلك بهدف ابرام اتفاق شامل بين هذه الأطراف الأجنبية، يشارك فيه الاتحاد السوفيتي بالطبع، ويكون الهدف منه كفّ يد هذه الاطراف جميعها عن التدخل في الشئون الداخلية لبلدان المنطقة.

ولو أمعنّا النظر في بنود هذا المشروع لوجدنا أنها تلتقي إلى حد كبير مع المباديء والأفكار نفسها التي سبق للعديد من المسئولين في دول الخليج العربية أن عبروا عنها صراحة في العشرات من المناسبات من قبل. ومع ذلك، كانت الكويت وحدها من بين دول مجلس التعاون التي اعلنت تأييدها لمقترحات بريجنيف. فقد أعلن السيد عبد العزيز حسين ، وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء في الكويت آنذاك بأن حكومته « كانت تطالب دائما بإبقاء منطقة الخليج والمحيط الهندي وبحر العرب بمنأى عن النزاعات بين الدول الكبرى وبعيداً عن التكتلات الدولية » . أما السعودة ، فهي وإن لم ترفض صراحة تلك المقترحات ، إلا أن وزير اعلامها آنذاك ، الدكتور محمد عبده يماني صرح في أعقاب جلسة لمجلس الوزراء السعودي نوقشت خلالها المقترحات بأن « السعودية حريصة على ازالة التوتر في المنطقة بأي شكل من الأشكال ، وأنها لن تدخر وسعاً في سبيل تحقيق ذلك » . لكنه أكد من جانب آخر على « أن أولى خطوات حسن النوايا من قبل الاتحاد السوفيتي إنما تتمثل في انسحابه من أفغانستان ، وإزالة العدوان الواقع على هذا البلد المسلم » . فكأنما أرادت السعودية بذلك أن لا توصد الأبواب أمام مقترحات بريجينيف بصفة مبدئية ، بل أن تشترط قبولها لهذه المقترحات بإقدام الاتحاد السوفيتي على سحب قواته من أفغانستان .

أما الدولتان الخليجيتان اللتان رفضتا مقترحات بريجنيف جملة وتفصيلا فهما البحرين وسلطنة عمان. ففي البحرين، وصف وزير الاعلام، طارق المؤيد، تلك المقترحات قائلاً: «إن الخطة السوفيتية ليست سوى فكرة جديدة في الحرب الكلامية بين الدول الكبرى» وقال إن دول الخليج لديها قدرات دفاعية تغنيها عن التدخل الخارجي. وفي سلطنة عمان، وصف ناطق بلسان وزارة الخارجية المقترحات بأنها «محاولة سوفيتية مستترة للتدخل في شئون المنطقة والمحيط الهندي.. وأن المقترحات هي اعتراف رسمي بوجود قواعد سوفيتية عسكرية في المنطقة». هذه هي باختصار إذن ردود فعل بعض دول مجلس التعاون بصدد مقترحات بريجنيف[٤٦]، والتي تتراوح كما رأينا بين القبول الصريح (الكويت) والقبول مع التحفظ (السعودية) والرفض القاطع (البحرين وعمّان)، الأمر الذي يعكس تبايناً في وجهات النظر الرسمية لأعضاء مجلس التعاون بصدد أكثر القضايا أهمية وحساسية وخطورة، وهي قضية أمن الخليج.

ولحسن الحظ، بل وللانصاف كذلك، فإن مثل هذا الموقف لم يتكرر على هذا النحو في مناسبات أخرى مماثلة، بل على العكس من ذلك وجدنا أن دول مجلس التعاون قد اتخذت مواقف متماثلة جداً حيال ما سمي في حينه بـ «تصريحات تاتشر» حول أمن الخليج. ففي خلال زيارتها إلى واشنطن في أواخر شباط/ فبراير ١٩٨١، اعلنت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، عن استعداد بلادها للمشاركة في قوات التدخل السريع التي أعلنت الولايات المتحدة قبل ذلك بفترة وجيزة ، عن تشكيلها بغية الدفاع عما أسمته بـ «المصالح الحيوية للغرب» في منطقة الخليج العربي. وقالت تاتشر: «لقد تباحثت مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الخطر الذي يهدد أمن وسلام منطقة الخليج وجنوب غرب آسيا، والذي أدى إلى الاحتلال السوفيتي لافغانستان، وقلت إن بريطانيا تشارك الولايات المتحدة وسائر الدول الحليفة عزمها على الوقوف في وجه التسرب السوفيتي في المنطقة». واشارت تاتشر إلى أن البحث تناول كذلك إنشاء «قوات التدخل السريع» التي بإمكانها أن تكون قوة فاعلة تتدخل عند الحاجة اليها في أي جزء من العالم، واضافت بأن منطقة الخليج «لا تعد بحال من الأحوال جديدة علينا، فنحن هناك منذ زمن بعيد».

وقد اجمعت معظم دول مجلس التعاون على رفض هذه التصريحات[٤٧]. ففي الكويت، اعلن عبد العزيز حسين أن «استمرار تدفق النفط من الخليج يمكن الحفاظ عليه من خلال الأمن والاستقرار، واستبعاد تدخل القوى الكبرى وتواجدها العسكري في المنطقة» كما أكد على «أن تواجد قوات التدخل السريع يتعارض مع مصلحة دول المنطقة ويحمل معه مخاطر تحويل المنطقة إلى منطقة تنافس بين الدول العظمى». وفي السعودية وصف محمد عبده يماني قوات التدخل السريع بقوله إنه « ليست لها أهمية ، وإن العلاقات التي تربط دول المنطقة بمختلف دول المجتمع الدولي لا تخول هذه الدول حق التدخل في الشئون الداخلية لدول الخليج العربية التي ليست بحاجة الى وصاية من أحد ، وهي قادرة على الدفاع عن نفسها » . وفي البحرين صرح وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قائلاً: «نحن نشعر في البحرين أن الدفاع عن هذه المنطقة مسئولية مقتصرة على شعوبها، وليس لأي زعيم خارجي الحق في اتخاذ قرار بهذا الشأن بدون استشارة وموافقة من يعنيهم الأمر في المنطقة، وأية تصريحات تصدر على نحو مخالف سوف تزيد التوتر بدلاً من تخفيفه، وتشمل ذلك تصريحات مسز تاتشر».

وهكذا، فإنه من شأن اتخاذ مواقف موحدة من قبل دول مجلس التعاون، وعلى نحو مستمر، إزاء كل القضايا المتعلقة بأمنها واستقلالها الوطني، أن يكسب مواقف هذه الدول المزيد من المصداقية والموثوقية إزاء شعوبها أولاً، و إزاء العالم الخارجي ثانياً، الأمر الذي

يساهم، على المدى البعيد، في إنماء الوعي الشعبي في تلك الدول إزاء كل ما يطال أمن واستقرار شعوب المنطقة، ويصون «الجبهة الداخلية» لتلك الشعوب من أن تتسرب إليها محاولات الدول الأجنبية الطامعة لتتدخل في شئونها الداخلية.

ثالثاً : مجلس التعاون الخليجي على المستوى الاقليمي

إلى أي حد ساهم قيام مجلس التعاون في تنمية الوعي السياسي بالمسئوليات الاقليمية الرئيسية لدول المجلس ، على المستويين الرسمي والشعبي معاً ؟ إن الاجابة عن هـذا السؤال تقتضي منا اثارة القضايا الرئيسية الأربع التالية :

(١) الموقف من مسألة العضوية في المجلس:

لقد جاءت وثيقة اعلان المجلس خالية تماماً من أي نص يسمح بقبول اعضاء جدد في المجلس ، مع أن الوثائق التأسيسية لتجمعات سياسية من هذا النوع عادة ما تترك المجال مفتوحاً لقبول اعضاء جدد فيها ، ممن تربطهم بمثل هذه التجمعات صلات وعلاقات معينة .

وإذا كانت الدول الأعضاء في المجلس قد وجدت بعض المحاذير التي تحول دون دعوتها لاعضاء جدد كي ينضموا للمجلس كالعراق (بسبب انشغاله في الحرب مع ايران) أو اليمن الجنوبي (بسبب خلافات حادة مع بعض الدول الاعضـاء الأخرى في حينـه كعمان) مثلاً ، أو لأية اسباب أخرى ، فانه كان من الحكمة أن تتضمن الوثيقة التأسيسية نصاً يسمح بانضمام دول خليجية عربية للمجلس فيما بعد ، ولو من الناحية المبدئية . صحيح أن الدول الاعضاء في المجلس حتى الآن هي ، برغم أية اختلافات هامشية ، تعتبر متجانسة في نظمها السياسية والاجتماعية ، الأمر الذي يسهل التعايش والتعاون فيما بينها ضمن اطار مجلس كهذا ، ولكن لا يوجد أي تفسير مع ذلك ، لعدم دعوة دولة كاليمن الشمالي مثلاً للانضمام للمجلس ، وهي التي لا تختلف كثيراً في نظامها السياسي والاجتماعي عن باقي الدول الاعضاء إلا من حيث أن نظام حكمها نظام جمهوري ، وليس ملكياً أو مشيخياً (٤٨) .

فضلاً عن ذلك ، فإن توفر عنصر الانسجام السياسي والاجتماعي ، وان كان عاملاً مساعداً في نجاح التجمعات السياسية بين الدول ، إلا أنه لا يشكل شرطاً أساسياً لقيام

المنظمات ذات الطابع الاقليمي أو شبه الاقليمي من هذا النوع ، وهذا هو حال جامعة الدول العربية مثلاً إلا اذا كان المقصود في حقيقة الأمر ، أن تكون هذه المنظمة شبه الاقليمية ـ أي مجلس التعاون حلفاً أو تكتلاً ، لا منظمة شبه اقليمية بالمعنى المتعارف عليه ، مع أن هذا ما أعلنت دول المجلس مراراً رفضه بشدة .

وهكذا فإن اغلاق باب العضوية أمام أطراف عربية خليجية أخرى لدخول المجلس ، قد ساهم ولا شك في أن تجد دولة خليجية وهي اليمن الجنوبي ، مبرراً لأن تعقد تحالفاً مماثلاً ـ وان اختلف في الشكل ـ مع دولة عربية هي ليبيا ، ودولة غير عربية وهي أثيوبيا ، وكلتاهما دولتان غير خليجيتين ، ربما شعوراً منها بأن أمنها أصبح مهدداً من الدول المجاورة أو أن استبعادها من المجلس كان تمهيداً لعزلها وتطويقها . وسواء كانت هذه التخوفات صحيحة أو وهمية ، فإن الذي حدث في النتيجة أن أصبحت المنطقة مجزأة بين « محورين » بحكم الواقع : محور مجلس التعاون الخليجي ومحور « معاهدة عدن » ، سواء شئنا أم أبينا ، ولا سيما أن أثيوبيا وان كانت لا تعتبر دولة خليجية ، إلا أنها تعتبر مطلة على الخليج ، وتلعب دوراً رئيسياً في قضية « أمن البحر الأحمر » والقرن الأفريقي ، المرتبطين أشد الارتباط بأمن الخليج .

أما اليمن الشمالي ، فان استبعاده من عضوية المجلس ترك انطباعاً لدى زعمائه بأنهم أصبحوا في « عزلة » عن باقي دول المنطقة . ولم يخف العقيد علي عبدالله صالح رئيس الدولة ، استغرابه لاستبعاد بلاده من المجلس ، مشيراً إلى أنه كان من أوائل الزعماء في المنطقة الذين دعوا لتبني نفس المبادىء والأهداف التي تبنتها دول المجلس . كما عبر رئيس وزراء اليمن الشمالي من جهته عن خشيته من أن يكون مجلس التعاون هو في حقيقة الأمر تجمعاً للأغنياء (٤٩) وجاء في افتتاحية رئيسية لصحيفة « الحرية » التي تصدر في صنعاء ، وتعكس رأي حكومة اليمن الشمالي « ان ما اتخذته دول الخليج والجزيرة العربية هو اتجاه غير محمود العاقبة كخلق كيان ومحاور اقليمية على الساحة العربية مما يشكل ضربة للتضامن العربي » .

أما بالنسبة للعراق ، فانه بالرغم من بعض التصريحات التي صدرت عن بعض المسئولين الخليجيين من أنه قد بارك قيام المجلس (٥٠) إلا أن تصريحات بعض المسئولين العراقيين أنفسهم في هذا الصدد كانت تحتمل تفسيرين : التأييد والمعارضة في آن واحد . غير أنه من الواضح أن العراق لو لم يكن مشغولاً في حربه الدائرة مع ايران ، ولو لم يكن بحاجة الى كافة أشكال الدعم والتأييد من كافة دول مجلس التعاون في تلك الحرب لكان

موقفه قد تحدد بدرجة أكبر من الوضوح على أساس معارضة قيام المجلس ما لم يكن العراق أحد اعضائه الأساسيين .

وعلى كل حال ، فإن الرئيس العراقي صدام حسين ، أجاب في عدة مناسبات عن رأيه بخصوص قيام مجلس التعاون ، ولا سيما أن العراق قد استبعد من عضويته . وكانت تلك الاجابات تلتقي عند نقطة مركزية مفادها : أن العراق يؤيد ويبارك قيام المجلس (اذا) كان في قيامه ما يساعد على ابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية . واستخدام كلمات من نوع (اذا) و (طالما) والتي تكررت مراراً في تلك التصريحات من جانب المسئولين العراقيين لم يكن بلا شك اعتباطاً أو صدفة . إذ أن مثل هذه التعبيرات تتضمن معنى الشك وعدم اليقين ، وبالتالي التحفظ ، ولا نقول المعارضة [٥١] . اذ مما لا شك فيه أن الزعماء العراقيين كانوا يودون أن يروا بلادهم عضواً أساسياً في المجلس في ذلك الوقت بالذات ، لأن وجود العراق في مجلس كهذا يتمتع بثقل اقتصادي وسياسي كبير على المستوى الدولي ، سيدعم ولا شك موقفه في الحرب ضد ايران الى حد كبير . ومما قد يكون له مغزى في هذا الصدد أن نشير لنبأ نشرته احدى الصحف الرئيسية الكويتية في حينه ونسبته إلى « مصادر عليمة » في الرياض بأن الملك حسين والرئيس صدام حسين باركا الخطوة الخليجية ـ مجلس التعان ـ غير أن العاهل الأردني اقترح تطويرها وتوسيعها لتضم العراق والأردن ، ولتشمل القضايا العسكرية ، ولكن المملكة السعودية ـ على حد زعم تلك الصحيفة ـ تحفظت على الفكرة ، معتبرة أنها سوف تخلق حساسيات عربية وإقليمية ودولية لا مبرر لها . [٥٢]

ومهما يكن من أمر ، فإن الأمر الذي لا يمكن انكاره ، هو أن قيام مجلس التعاون ، ضمن النطاق المحدود الذي رسمه للعضوية ، لم يساهم في تنمية الوعي والشعور بالتضامن الاقليمي على النحو المطلوب بين دول الخليج العربية ككل ، حكاماً ومحكومين . وأنه رغم المباركة الضمنية أو الصريحة من جانب الأطراف الخليجية ، التي استبعدت من العضوية ، لقيام المجلس ، بقيت لديها تحفظات وحساسيات كان من الممكن تجنبها لو تم تبني اطار أكثر شمولاً من الاطار الحالي للتعاون والتفاهم والتكامل بين أقطار الخليج العربية مجتمعة ، وتذليل أية تناقضات وخلافات بينها ودياً ضمن هذا الاطار .

(٢) الموقف من أمن الخليج والمحيط الهندي :

أصدرت دول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون العديد من التصريحات الرسمية في مناسبات مختلفة ، حددت فيها مواقفها من أمن الخليج والمحيط الهندي ، وبنت مواقفها على أساس المبادىء التالية :

أ ـ أن أمن الخليج هو مسئولية ابنائه أولاً وأخيراً .
ب ـ أن دول الخليج العربية تحرص على ابقاء المنطقة خالية من التوتر الدولي وابعادها عن الصراعات الدولية .
جـ ـ أن دول الخليج العربية ترفض أي محاولة للتدخل العسكري في المنطقة من جانب القوى الأجنبية وعلى رأسها القوى العظمى .
د ـ رفض أي وجود للقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة .
هـ ـ امتناع دول المنطقة عن الدخول في أي شكل من أشكال المحاور أو التكتلات الدولية .

ومما تجدر الاشارة اليه هو أن الوثيقة التأسيسية لاعلان مجلس التعاون قد تضمنت نفس هذه المبادىء ، وأعلنت الدول الموقعة على هذه الوثيقة التزامها الكامل بما جاء في هذه المبادىء . ومن الناحية المبدئية ، فإن تبني هذا النهج في السياسة الخارجية للدول الأعضاء مجتمعة ، والتأكيد على هذا النهج في كل مناسبة ، يتضمن قيمة نظرية كبيرة وهامة . فهي ترسخ في أذهان ابناء المنطقة وعياً وطنياً بمسئولياتهم الوطنية والقومية بالنسبة لوضع بلدانهم الجيوستراتيجي والجيوبولتيكي ازاء العالم الخارجي ، وتكرس في أذهانهم قيمة الاعتماد على النفس في كل ما يتعلق بقضايا الدفاع عن أوطانهم ، بدل ايكال هذه المهمة للأطراف الدولية الأخرى المتصارعة التي لا يهمها سوى خدمة مصالحها أولاً وأخيراً .

غير أن العبرة تظل في الممارسة العملية للمبادىء ، لا في نصوصها المكتوبة أو في المواقف المعلنة وفي هذا الصدد فاننا نطرح الملاحظات التالية :

أ ـ أن دول المجلس ، برغم تمسكها المبدئي المعلن بمبدأ « ابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية » فان بعضها لا يزال يقدم ما يسمى بـ « التسهيلات » العسكرية لدول كبرى ، الأمر الذي يتناقض كلياً مع هذا المبدأ ، بل إن الأمر يصل إلى حد قيام احدى دول المجلس باجراء مناورات عسكرية مشتركة مع قوات مسلحة لدول عظمى .

ب ـ أن بعض دول المجلس أعلنت صراحة في أكثر من مناسبة أنها على استعداد للسماح لقوات أجنبية تابعة لاحدى القوى العظمى بالتدخل لحماية مضيق « هرمز » اذا ما تعرض لعدوان خارجي بقصد تعطيل الملاحة فيه ، والحيلولة دون وصول الامدادات النفطية من دول الخليج الى دول العالم الغربي .

ج ـ أن دول المجلس ، برغم اعلانها عن موقف حيادي في الصراع الدائر على النفوذ بين الغرب والشرق ، فإن بعضها لا يزال ينتهج سياسة خارجية تميل علناً لصالح احدى القوتين العظميين على حساب الأخرى . وعلى وجه التحديد ، فإنه في الوقت الذي

تقيم فيه جميع الدول الأعضاء في المجلس علاقات طيبة ـ وأحياناً حميمة ومتميزة ـ مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي عموماً ، فإن معظمها ـ أي باستثناء الكويت ـ لا زالت تحجم حتى الآن عن اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الاتحاد السوفيتي ومع المعسكر الشرقي بدعوى رفضها « للشيوعية »* ومع احترامنا الكامل لموقف تلك الدول من الشيوعية ، فإن اقامة علاقات دبلوماسية مع القوتين العظميين على قدم المساواة لا يعني قطعياً استيراد عقائد أجنبية ترفضها تلك الدول ، بل يعني ـ وهذا هو الأصل ـ اقامة توازن تام في العلاقات مع القوى العظمى ، لأن هذا هو المعنى الحقيقي والوحيد لسياسة « عدم الانحياز » التي تعتبر تلك الدول نفسها ملتزمة بها ، وتؤكد احترامها لها ولمبادئها وأهدافها (٥٣) .

د ـ أن دول المجلس برغم رفضها لاقامة القواعد العسكرية الأجنبية فوق أراضيها واعلانها أن أمن المنطقة هو مسئولية ابنائها ، الا أن بعض دول المجلس ، في الوقت الذى تدين فيه تدخل القوات السوفيتية في افغانستان ، وتعتبر هذا التدخل بمثابة تهديد لأمنها في المدى القريب ، فانها تمتنع حتى عن مجرد ابداء تحفظها ، ان لم نقل رفضها وادانتها ـ بنفس المستوى ـ لسلسلة القواعد العسكرية الأمريكية في دول مطلة على الخليج ، أو على مقربة منه ، من البحر الأحمر حتى المحيط الهندي . كما أنها لا تدين عمليات الاقتراب المستمرة للقوات الأمريكية في اطار ما يسمى بـ « قوات التدخل السريع » من مياه الخليج ، تحت شعار حماية امدادات الغرب من نفط المنطقة ، وبدون اقامة توازن دقيق بين الرفض والادانة للسعي نحو النفوذ من جانب الغرب ، وبين الرفض والادانة للسعي نحو النفوذ من جانب الشرق ، فان أي حديث عن رفض القواعد الأجنبية وتحركات القوات الأجنبية نحو المنطقة يظل نظرياً (٥٤) .

(٣) الموقف من الحرب العراقية ـ الايرانية :

تتفق دول المجلس على نقطة جوهرية بصدد الحرب العراقية ـ الايرانية ، وهي ضرورة وقف الحرب . ولكن طالما ظلت الحرب مستمرة ، فإننا نجد أن دول المجلس يتجاذبها اتجاهان : الأول ، يدعو صراحة إلى دعم العراق والوقوف إلى جانبه بكل الوسائل الممكنة في هذه الحرب ، ولكن دون التورط عسكرياً فيها . ويمثل هذا الاتجاه السعودية والبحرين وعمان بشكل رئيسي . أما الاتجاه الثاني ، فهو وان كان لا يخفي تضامنه المعنوي والمبدئي مع العراق ، انطلاقاً من اعتبارات قومية ، فانه أكثر ميلاً للأخذ بموقف الحياد ، حرصاً على عدم التسبب في توسيع نطاق الحرب لتشمل دولاً خليجية أخرى ، بكل ما

ينطوي عليه ذلك من اخطار وعواقب جسيمة . ويمثل هذا الاتجاه الكويت والامارات العربية المتحدة أساساً .

إن ما يهمنا في هذا الصدد ليس بحث الحرب بحد ذاتها ولا الدخول في تفاصيل مواقف الأطراف الخليجية والعربية والدولية منها ، فهذا موضوع آخر . لكن ما يهمنا هنا هو الاشارة إلى أن قيام مجلس التعاون إنما يساهم في رأينا ، في تنمية الوعي السياسي الرسمي والشعبي في الدول الاعضاء بالمسئوليات الهامة التي يجب أن يتحملها الجميع في سبيل الحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم . ولا يمكن انكار بعض الجهود الرسمية التي بذلتها دول المجلس ، على المستويات الخليجية والعربية والاسلامية والدولية ، لحمل الطرفين المتحاربين على وقف الحرب ، واعادة الأمن والسلام للمنطقة . غير أن الذي لا يمكن انكاره أيضاً أن دول المجلس ـ ولكونها تتحمل مسئوليات خاصة ازاء وقف الحرب بحكم موقعها الجغرافي على الأقل يترتب عليها ، برغم ذلك ، أن تبذل المزيد من الضغوط ، اقليمياً وعربياً ودولياً ، لوقف الحرب ، ولا سيما أن وزنها الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي يمكنها موضوعياً ، من أن تلعب دور « الدينامو » في الجهود الدولية المختلفة لايقاف « حرب » الخليج وتحقيق تسوية عادلة بالطرق السلمية ، تتيح للطرفين المباشرين في الحرب صيانة حقوقهما التاريخية وفتح صفحة جديدة من العلاقات الاقليمية القائمة على التعاون والتفاهم وحسن الجوار .

لقد ظلت الحرب ، حتى هذا الوقت، تدور في اطارها المحدود بحدود الدولتين المتحاربتين ولكن من يضمن ، في أي وقت من الأوقات ، وطالما استمرت هذه الحرب إلى أمد غير منظور ، أن لا ينعكس استمرار هذه الحرب بأشكال سلبية مختلفة على مجمل أقطار الخليج مهما حاولت أن تتحاشى ذلك . لقد تداعى مسؤولون خليجيون على مستوى عال ومن بينهم مسئولون عراقيون وايرانيون ، لعقد اجتماعات متتالية في محاولة للاتفاق على كيفية مواجهة « بقعة الزيت » الضخمة التي نتجت عن قيام سلاح الجو العراقي بقصف بعض حقول النفط البحرية الايرانية في مطلع شهر نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، ولوقف استمرار تدفق النفط لمياه البحر من تلك الحقول . وأصبح خطر « تلوث » مياه الخليج بمثابة هاجس حقيقي لدول المنطقة وشعوبها ، لما سينجم عن التلوث من تهديد للحياة البحرية . ولنا أن نتصور ما يمكن أن تسببه احداث أخطر من هذا الحدث من تهديد للاستقرار والأمن والسلام في المنطقة .

ونرى أن في هذا الحدث ما يجب أن يكون درساً لكافة دول المنطقة كي تتجنب كل ما من شأنه أن يشيع الاضطراب والقلق فيها . ومن يدري ، فان شعار « أمن الخليج هو

مسئولية ابنائه » قد يتعرض للانهيار بشكل مأساوي في أي لحظة تتصاعد فيها وتيرة الحرب الدائرة الآن في المنطقة حدة واتساعاً بشكل يتسنى معه لبعض القوى العظمى التدخل العسكري المباشر في المنطقة بحجة حماية « مصادر الطاقة العالمية » فيها . فان حدث ذلك فان أحداً لا يستطيع الآن أن يقدر حجم العواقب الوخيمة والتعقيدات الكبيرة التي ستنجم حتماً بسبب ما ستجره وضعية كهذه على المنطقة من صراعات دولية خطرة .

رابعا : مجلس التعاون الخليجي على المستوى العربي

من الملاحظ أن النظام الأساسي للمجلس ، الذي يتكون من اثنتين وعشرين مادة ، قد اشتمل على جميع المسائل المتعلقة بانشاء المجلس ، ومقره واجتماعاته وأهدافه وعضويته وأجهزته الرئيسية واختصاصاتها ونظام الامتيازات والحصانات وكيفية تعديل النظام الأساسي ، وغير ذلك من المسائل ، لكنه ، فيما عدا ديباجة قصيرة تحدثت عن العلاقات الخاصة والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة القائمة على العقيدة الاسلامية بين دول الخليج العربية الاعضاء في المجلس ، وعن السعي لمستقبل أفضل تمشياً مع ميثاق الجامعة العربية وخدمة القضايا العربية والاسلامية ، فان النظام الأساسي لم يشتمل على الأسس التي بموجبها ستقيم الدول الاعضاء في المجلس منفردة ومجتمعة علاقاتها العربية . وحتى « ورقة العمل » الملحقة بالبيان الختامي لمؤتمر القمة الأول لرؤساء دول المجلس ، لم تتضمن سوى بعض العموميات من نوع « أن الاندماج الاقليمي الخليجي سيكون عوناً ودعماً لأهداف الأمة العربية والاسلامية » . كما خلت هذه الورقة بدورها من أية مواقف تفصيلية حيال أبرز القضايا التي تشغل العالم العربي .

من هنا يمكن القول بأن الوثيقة التأسيسية للمجلس جاءت في شكل « نظام داخلي » وليس في شكل « ميثاق » ، وذلك بخلاف ما هو معمول به من جانب منظمات اقليمية أو شبه اقليمية مماثلة ، لذا ، فان المطلوب من مجلس التعاون فيما يتعلق بالعلاقات العربية والقضايا المصيرية الكبرى التي تؤرقه هو أكثر من مجرد المواقف العمومية ، وذلك على النحو الذي سنبينه فيما يلي :

(١) الموقف من الجامعة العربية :

لقد عبر عبدالله بشارة ، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ، عن هذا الموقف بقوله : « إن قيام المجلس سيكمل الدور المناط بجامعة الدول العربية ، وإن هذه الجامعة ستكون لحسن الحظ ، أسعد حالاً عما كانت عليه ، نتيجة لأن الموقف العربي سيكون أكثر تنسيقاً . حالياً هناك مجموعة متسقة مع أنفسها ، هذه المجموعة لها

تأثيرها الفعال في الجامعة العربية ، وبالتالي فان عمل الجامعة العربية سيندفع أكثر » (٥٥) .

وفي مؤتمره الصحفي الذي عقده في أبو ظبي عقب انتهاء مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول المجلس ، أكد عبدالله بشارة على هذا التوجه ثانية بقوله « ان هذه المنطقة لا يمكن فصلها عن الدول العربية ، اذ إننا لسنا كتلة مستقلة ، وانما رافد هام يصب في النهر العربي . . ونؤمن بأن منظمتنا تقوى وتعزز جامعة الدول العربية » (٥٦) .

كما أن البيان الختامي لمؤتمر القمة تضمن فقرة تقول « كما أكد أصحاب الجلالة والسمو التزامهم بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية » (٥٧) .

وفي الكلمة التي ألقاها الشاذلي القليبي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، في افتتاح مؤتمر القمة ، فانه بعد الاشارة الى الدور الهام الذي تستطيع دول المجلس أن تلعبه على الصعيدين العربي والدولي من واقع امكاناتهاوموقعها الاستراتيجي ، أكد على « أن التحديات التي تواجهنا ليست كلها من الخارج ، بل ان أشدها اثراً وآلمها جرحاً تلك التي نعانيها نتيجة خلافاتنا وانقسام صفوفنا ، وهنا تبرز قيمة خطوة دول الخليج في سبيل توحيد كلمتها وتنسيق مصالحها . . وفي هذا الاعتبار ، فان كل جهد تقومون به يعتبر دعماً مباشراً لدور الأمة العربية » (٥٨) .

وكان القليبي قد أدلى بتصريح مماثل قبل عدة أشهر من انعقاد القمة ، أي أثر الاجتماع التأسيسي الذي عقده وزراء خارجية دول المجلس في مطلع شباط / فبراير ١٩٨١ لاعلان قيام المجلس فقد قال في حينه « بأن مجلس التعاون في دول الخليج العربي المزمع انشاؤه يهدف إلى زيادة توحيد الروابط بينها في نطاق ما نصت عليه المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية . . وأنه في ضوء هذا الارتباط بميثاق الجامعة ، فان مجلس التعاون يعتبر خطوة ايجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة ، والتي تتمثل أساساً في تعزيز التعاون بين الدول العربية بكل المجالات » . وذهب القليبي أكثر من ذلك للقول « إنه مما يبعث على الارتياح أن التنظيم الجديد المزمع انشاؤه بين دول الخليج ، يتفق مع مشاريع تطوير الجامعة العربية المعروضة حالياً على بساط البحث ، والتي نأمل أن تحظى بمصادقة الدول الاعضاء كافة ، وفي مقدمتها دول الخليج » (٥٩) .

كل هذه التصريحات والتأكيدات تشير اذن إلى أن قيام مجلس التعاون الخليجي يعتبر عاملاً ايجابياً يسند أعمال ونشاطات الجامعة العربية ويكملها ، ولا يعتبر أبداً متعارضاً معها . فإذا كان الأمر كذلك ، فان مجلس التعاون مدعو ، بحكم مسؤولياته الخليجية

والعربية الخاصة ، الى اتخاذ مبادرات عملية تجاه أهم القضايا التي تواجهها الأمة العربية في الوقت الحاضر ، والتي يترتب على مواجهتها وحلها تنشيط العمل العربي المشترك لمواجهة قضاياه المركزية القومية . ان القضية الملحة الآن تتمثل في ضرورة اعادة « التضامن العربي » الشامل والايجابي للساحة العربية بعد أن وصلت العلاقات العربية في السنوات الأخيرة مرحلة من الضعف لم تبلغها من قبل ، منذ انعقاد قمة بغداد عام ١٩٧٨ .

ومما لا شك فيه أن الثقل الـذي يمثله مجلس التعاون الخليجي اقتصـادياً ومـالياً ودبلوماسياً على الصعيدين العربي والدولي ، من شأنه أن يمكن دول المجلس ، موضوعياً ، من أن تلعب دوراً طليعياً في اعادة التضامن العربي والوقوف في وجه التحديات والتهديدات الخطيرة التي تتوالى على الأمة العربية بمجموعها . وبدون ذلك ، يظل قيام المجلس مجرد اضافة « كمية » لا « نوعية » إلى العمل العربي المشترك .

(٢) الموقف من القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي :

في البيان الختامي لمؤتمر قمة رؤساء دول المجلس ، أكد المؤتمرون على أن « أمن الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط وضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه واقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية وفي طليعتها القدس الشريف » . كما أشار البيان إلى أن المؤتمرين بحثوا « الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربية » (٦٠) .

والتصريحات التي أدلى بها أمين عام المجلس في مؤتمره الصحفي عقب انتهاء أعمال القمة لم تخرج ، فضلاً عن اقتضابها ، عن هذه المواقف العمومية التي لا اعتراض بالطبع على سلامتها من الناحية المبدئية ولكنها لا تعتبر كافية للأسباب التالية :

- أن المجلس لم يؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقد يرى البعض أن هذا التأكيد هو تحصيل حاصل . لكن الأمر لا يتوقف عند حد بيان مشترك صادر عن لقاء عادي بين عدد من رؤساء الدول ، بل هو لقاء قمة وفي اطار منظمة شبه اقليمية جديدة ، الأمر الذي كان يقتضي من الدول الأعضاء أن تُضمن بيانها الختامي فقرة كهذه لما لها من معنى سياسي ، بل وحتى قانوني بالنسبة للمجتمع الدولي . زد على ذلك أن المجلس لم يؤكد في بيانه على اعتبار أن منظمة التحرير هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمعناه العادل والدائم في الشرق الأوسط ، وهو تأكيد من شأنه أن يسبغ مزيداً من الشرعية الدولية على المنظمة نظراً لما تتمتع به دول المجلس من حضور دولي مؤثر .

- أن المجلس لم يصدر ، لا تلميحاً ولا تصريحاً ، أي رفض لاتفاقيات « كامب ديفيد » ومحادثات « الحكم الذاتي الاداري » برغم تجميدها اثر أحداث لبنان الدامية . صحيح أن الدول الأعضاء اتخذت هذا الموقف من خلال الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية ، لكنه كان من المفيد أن تصدر دول المجلس ما يعكس قناعتها بفشل سياسات كامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي ودعوة مصر للتراجع عنها ، ولا سيما في ظل عدم التزام اسرائيل حتى باتفاقية أعطتها الكثير الكثير ، ولم تعط لمصر سوى القليل القليل .

- أن المجلس لم يصدر ، أي مطالبة لدول أوروبا الغربية كي تنتهج سياسة أكثر استقلالية عن السياسة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية ، وأن تدع جانباً المواقف الضبابية والسلبية التي تناور بها في معظم الأحيان لكسب الوقت وتحقيق أكبر قدر من المصالح لها في العالم العربي ، دون أن تقدم في المقابل أي برنامج سلام رسمي وواضح بخصوص الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية بشكل خاص * .

- أن المجلس لم يصدر أي ادانة أو تنديد بالموقف المنحاز تماماً لصالح اسرائيل الذي تقفه الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من مصالحها الهائلة في الوطن العربي ، وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص . وعلى الأقل ، فإذا كانت « الادانة » من التعابير الدبلوماسية التي لا تستسيغها دول المجلس في علاقاتها الدولية لأي سبب من الأسباب فلا أقل من أن تطالب الولايات المتحدة ، بشكل جدي وحاسم بضرورة تحمل مسؤولياتها كدولة عظمى ازاء ما يتهدد السلام في الشرق الأوسط من جراء استمرار سياستها في دعم سياسة العدوان والتوسع الاسرائيلي ضد العرب وفي أراضيهم وهناك مطالب محددة لا يمكن المساومة فيها ، والتي كان على دول المجلس ولا يزال ، أن تواجه بها الولايات المتحدة مثل عروبة القدس ، ومبدأ انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة بالكامل ؛ أي حدود عام ١٩٦٧ ، ووقف سياسة الاستيطان وسياسة الضم والالحاق الاقتصادي في الأراضي العربية المحتلة .

(*) كلما أحست أوروبا الغربية بمزيد من النقد لموقفها السلبي أحياناً وغير الفعال أحيانا أخرى في العالم العربي بصدد الصراع العربي ـ الاسرائيلي وكلما شعرت بأن هذا النقد قد يصل إلى درجة اتخاذ مواقف عربية رسمية غير متلائمة مع مصالحها، بادرت تلك الدول، سواء بشكل فردي أو في اطار المجلس الوزاري لدول السوق الأوروبية المشتركة إلى اصدار بعض البيانات السياسية التي تتضمن قدراً من «التفهم» لوجهة النظر العربية في الصراع، لكنها لا تتخذ مواقف واضحة ومحددة وتلجأ للعبارات العامة وحين تتخذ بعض المواقف الأكثر وضوحاً فإنها سرعان ما تعاود إفراغها من محتواها. هكذا كان مصير بيان البندقية في يونيو ١٩٨٠ .

(٣) الموقف من الأزمة اللبنانية:

برغم الاجتياح العسكري الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢ واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء كبير من الأراضي اللبنانية، وما تمارسه من قمع للسكان العرب هناك، وتدخلها بشكل سافر في الشؤون الداخلية لدولة عربية عضو في جامعة الدول العربية، فان دول مجلس التعاون لم تلتئم ولو كان ذلك على مستوى وزراء الخارجية، لتدارس الغزو الاسرائيلي للبنان، واستمرار الاحتلال، واتخاذ الخطوات التي من شأنها حمل الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لاجبار اسرائيل على انهاء احتلالها للأراضي اللبنانية. ومن المؤكد أنه لدى دول المجلس الكثير من أدوات وأوراق الضغط التي يمكن أن تمارسها حيال تلك الأطراف، كي تتخذ مسئولياتها في هذا الصدد. صحيح أن بعض دول مجلس التعاون حاولت مراراً قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢ أن تقوم بوساطة بين كل الفرقاء المتنازعين على الساحة اللبنانية للوصول بهم الى تسوية عن طريقة الحوار غير أنها ظلت محاولات فردية، بمبادرة سعودية تارة، وبمبادرة كويتية أخرى، ولم تقدم دول المجلس، بصفة جماعية، على أي مبادرة من هذا النوع.

ومن المعروف أن العجز الرسمي العربي عن انهاء الاحتلال الاسرائيلي للبنان أتاح الفرصة للسلطة اللبنانية لإبرام اتفاقية لبنانية - اسرائيلية. ١٧ أيار / مايو ١٩٨٢، والتي أدت إلى ازدياد حدة التناقضات بين كافة الأطراف المتنازعة على الساحة اللبنانية، واشتعال الحرب الأهلية في لبنان من جديد، ولا سيما في أعقاب انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة «الشوف» الغربي ومن مناطق الجبل الى خط خلفي في الجنوب اللبناني بمحاذاة نهر الأولي في مطلع سبتمبر ١٩٨٣. وقد وصلت هذه الحرب الى درجة من الحدة والاتساع والقدرة بحيث لم يعد معها ممكناً إلا واحداً من أمرين: إما التقسيم الفعلي أو الواقعي وإما وقف الاقتتال وتسوية النزاعات المحلية عن طريق الحوار الوطني، خصوصاً وأن استمرار الحرب لفترة تزيد عن شهر ونصف استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة وأدت الى تدخل قوات البحرية الأمريكية وحاملة الطائرات الأمريكية «ايزنهاور» في القتال لجانب الجيش اللبناني، كل هذا أثبت أن أياً من الفرقاء المتقاتلين في لبنان لا يمكنه حسم القتال لصالحه، وفرض تسوية نهائية على الفرقاء الآخرين.

في ظل هذه الأوضاع والتعقيدات، ومنذ الأيام الأولى لمعارك الشوف تحركت الدبلوماسية السعودية في محاولات دؤوبة للوساطة ووقف اطلاق النار تمهيداً

لعقد مؤتمر مصالحة وطنية يتم فيه الحوار للوصول الى تسويات حول القضايا التي تتعلق بمستقبل لبنان ، وعلى رأسها مصير الاتفاقية اللبنانية ، الاسرائيلية وارتباط لبنان بالمحيط العربي ، والمشاركة في السلطة على نحو متساو لكافة الطوائف وبعد جهود طويلة ومضنية ، تخللتها العشرات من الرحلات المكوكية بين بيروت والرياض ، أمكن للأمير بندر بن سلطان الذي قاد دبلوماسية الوساطة السعودية وبمساعدة رفيق الحريري ، وبالتنسيق مع المبعوث الأمريكي الى الشرق الأوسط رد مكفارلين * حمل كافة الأطراف المتنازعة على وقف اطلاق النار ، وكان ذلك في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وفي ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ، التأم أطراف النزاع في لبنان * في اطار مؤتمر لا يزال يعقد حتى الآن (٤ نوفمبر ١٩٨٣) في جنيف ويحضره وزير الدولة السعودي للشئون الخارجية ، فضلاً عن وزير الخارجية السورية كأعضاء « مراقبين » .

خامسا : مجلس التعاون الخليجي على المستوى الدولي

وهنا سنركز على ثلاث قضايا رئيسية :

٢/١ : الموقف من سياسة «عدم الانحياز» :

في مقابلة أجرتها صحيفة «الاتحاد» الصادرة في أبو ظبي، مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون، قال في هذا الصدد: «هناك شيئان لا بد أن نضعهما في الاعتبار: الاعتبار الأول، هو أن الحد الأدنى من سياسة عدم الانحياز لا بد أن نتمسك به، ولا أميركا ولا الاتحاد السوفيتي، الاعتبار الثاني، يجب أن نضع في اعتبارنا أننا دول مستقلة ذات سيادة، وليس من الانصاف أن نتوقع من هذه الدول بين عشية وضحاها أن تمتثل لمتطلبات العمل الجماعي، وإنما سيأتي ذلك بالتدريج».

هذا الحديث المتردد عن تمسك دول المجلس بسياسة عدم الانحياز يثير القلق حقاً لعدة أسباب أهمها :

(*) عيّنه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الأسبوع الثالث من اكتوبر ١٩٨٣ مستشارا له لشئون الأمن القومي خلفاً لوليم كلارك الذي عينه الرئيس وزيراً للداخلية.

(*) ينقسم اطراف النزاع في لبنان إلى فريقين رئيسيين: الفريق الأول ويضم «جبهة الخلاص الوطني» المؤلفة من الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، وحزب «المردة» بزعامة رئيس الجمهورية الأسبق سليمان فرنجية، ورئيس وزراء لبنان الأسبق رشيد كرامي، إلى جانب حركة «أمل» بزعامة نبيه بري. أما الفريق الثاني فيتألف من رئيس الجمهورية أمين الجميل، وحزب «الكتائب» بزعامة بيار الجميل، والد الرئيس، وحزب «الوطنيين الأحرار» بزعامة رئيس الجمهورية الأسبق كميل شمعون.

ـ أن الحديث عن «حد أدنى» من التمسك بسياسة عدم الانحياز في الصراع بين الكتلتين الدوليتين لا يكفي على الاطلاق. ذلك أن المطلوب حقاً من دول المجلس ـ وعلى الأخص بحكم موقعها الخاص جغرافيا واستراتيجيا وبحكم ثرواتها النفطية ـ هو «حد أعلى» من الالتزام بهذه السياسة. والتأرجح بين الانحياز واللاانحياز، من شأنه أن يتيح للقوى العظمى مجالاً واسعاً من المناورة عليه، في سعيها لجذب دول المجلس إلى دائرة نفوذها بهذه الكيفية أو تلك، الأمر الذي تؤكد دول المجلس منفردة ومجتمعة أنها شديدة الحرص على تفاديه.

ـ إن عدم امتثال بعض دول المجلس للالتزام الكامل بسياسة عدم الانحياز من شأنه أن يضعف من المصداقية السياسية الدولية لمجلس التعاون الخليجي ككل، حينما يؤكد في بياناته المختلفة وعلى مستوى رؤساء الدول، بأن دول المجلس حريصة على إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وجعل أمن الخليج وحمايته من مسؤولية ابنائه.

وبالفعل فإن هذه المصداقية قد وضعت على المحك في أيار/ مايو ١٩٨١، حين أعلن الرئيس السوفيتي الراحل ليونيد بريجنيف مشروعه الخاص بأمن الخليج وتحييد منطقة الخليج وابعادها عن الصراعات الدولية[٦١]. ومما أثار الدهشة في حينه، أنه بينما كانت معظم دول مجلس التعاون تمتنع عن اتخاذ أي موقف رسمي وحازم حيال التصريحات الأمريكية والأوروبية الغربية الصادرة عن أعلى المستويات الحكومية التي كانت تتحدث عن احتمال قيام الولايات المتحدة والغرب بالتدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج في أي وقت تراه مناسباً بحجة حماية حقول النفط من «عدوان سوفيتي» محتمل فإن معظم دول المجلس اتخذت موقفاً سلبياً للغاية من مشروع بريجنيف، على الرغم من أن ذلك المشروع يكاد يكون نسخة طبق الأصل عن موقف دول مجلس التعاون من قضية أمن الخليج الذي ضمنته في اعلانها التأسيسي لقيام مجلس التعاون، وهو الموقف ذاته الذي طالما عبرت عنه تلك الدول في عدد كبير من المناسبات قبل قيام مجلس التعاون رسمياً.

ـ إن سياسة عدم الانحياز هي، في حد ذاتها، ليست سوى «الحد الأدنى» من موقف الحياد الإيجابي الذي التزمت مجموعة كبيرة من بلدان العالم الثالث وغيرها به في الصراع بين القوتين العظميين. فإذا كانت دول مجلس التعاون ستحافظ على «الحد الأدنى» لما يعتبر في حد ذاته أصلاً «حد أدنى»، فلا ندري حينئذ ما الذي سيتبقى حقيقة من مضمون وجوهر سياسة عدم الانحياز إلا أن تصبح أسماً بلا مسمى.

٢/٢ الموقف من القضايا النفطية:

يعتبر الموقف من القضايا النفطية من أهم وأبرز القضايا التي تتحمل دول مجلس التعاون مسؤولية خاصة ومتميزة تجاهها. إنها ليست مسؤوليات اقتصادية في طبيعتها فحسب، بل إنها مسؤوليات تاريخية واخلاقية. كما أنها ليست مسؤوليات محلية أو إقليمية فحسب، بل إنها أبعد وأعم من ذلك بكثير، إنها مسؤوليات دولية فهل ساهم قيام مجلس التعاون بتنمية الوعي السياسي، والممارسة السياسية الرسمية والشعبية لدى ابناء المنطقة بتلك المسؤوليات؟ هناك ثلاث قضايا مركزية سنركز عليها نقاشنا في هذا الصدد.

أ ـ النفط والسياسة:

لقد جرت حتى الآن عملية فصل قسرية بين النفط كسلعة اقتصادية ذات أهمية استراتيجية متميزة بالنسبة للاقتصاديات العالمية ككل، وبين النفط كسلاح سياسي يجب أن يكون له دوره ومسؤولياته المباشرة في تصحيح معادلة العلاقة القائمة في شقّيها السياسي والاقتصادي بين ما اصطلح على تسميته «بالشمال» وما اصطلح على تسميته «بالجنوب»، أي بين الدول الصناعية المتطورة وبين الدول النامية والأقل نمواً. وبالتالي، فإنه لا يمكن القبول بالمبدأ القائل إن التجارة الدولية في المواد الاستراتيجية لا علاقة لها البتّة بالعلاقات السياسية الدولية، ولا بالمنطق القائل بأن هناك «منطقة محايدة» شاسعة تفصل ما بين النظام الاقتصادي الدولي وبين النظام السياسي الدولي.

وهذا المنطق يصب بالطبع في مجرى مصالح القوى الكبرى المستوردة للنفط، أي دول الغرب الصناعي أساساً، التي تجد فائدة لها في عدم استخدام الدول المصدرة للنفط لوضعها الاقتصادي المؤثر في خدمة استقلالها السياسي وحقوقها الوطنية والقومية.

ونحن حين ندعو للربط العضوي بين النفط والسياسة، فإننا لا نخترع نظرية جديدة. فالاقتصاد هو أحد الروافد الاساسية التي تمدّ السياسة بالقوة، إلى جانب القدرات البشرية والتكنولوجية والعسكرية. وحتى الآن فإن ورقة النفط فشلت بشكل ذريع ـ نتيجة لضعف استخدامها ـ في أن تمكن البلدان المصدرة له، وعلى رأسها دول مجلس التعاون، من أن تلعب بحذق واقتدار ورقة السياسة.

ولعل من أبرز مظاهر ضعف استخدام ورقة النفط كسلاح سياسي واقتصادي معا، من قبل مجلس التعاون ككل ـ سواء في اطار منظمة «الأوبك» أو «الاوابك» ـ هو اتجاه بعض الدول الأعضاء في المجلس إلى سياسة انتاجية وسعرية كان من شأنها في آخر الأمر أن تفقد النفط تدريجياً قيمته التي يستحقها موضوعياً كسلعة استراتيجية بالغة الأهمية في التجارة الدولية، وهذا ما بدأ يحدث بالفعل مؤخراً. لقد ذهبت بعض تلك

الدول ذات الانتاج العالي من النفط الى اغراق الاسواق العالمية بكميات هائلة من النفط طيلة عدة سنوات، وبأسعار تنافسية، أي أقل من السعر الدولي لبرميل النفط الذي اتفقت عليه «الأوبك». وكان من نتيجة ذلك أن حدث اختلال كبير في الميزان الذي ظل قائماً منذ عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ تقريباً بين العرض والطلب. لقد ازدادت كميات العرض دون أن تزداد كميات الطلب، وكان المستفيد الرئيسي من وراء ذلك كله هي الدول الصناعية الغربية وشركاتها النفطية التي اخذت تبيع النفط في الأسواق العالمية لحسابها الخاص، بأسعار نافست فيها اسعار الغالبية العظمى لدول «الأوبك».

وهكذا، بعد أن كانت الدول الصناعية الغربية تتنافس فيما بينها للحصول على الكميات التي تحتاجها من نفط دول الشرق الأوسط (ومعظمها خليجية)، اصبحت الدول المنتجة للنفط هي التي تتنافس فيما بينها، هذه المرة، لتسويق إنتاجها من النفط بأكبر كمية ممكنة، وبأسعار تنافسية. وبعد أن كان سعر برميل النفط في الأسواق العالمية ٣٤ دولارا كمعدل عام، وصل الآن إلى ٢٧ دولارا تقريباً، وربما اقل في الواقع والمظهر العام الثاني من مظاهر سوء استخدام النفط كسلاح سياسي واقتصادي بيد دول مجلس التعاون ـ ولمعظم البلدان المصدرة الأخرى للنفط ـ يتمثل في كون الموارد المالية المتأتية من مبيعات النفط، كانت أكبر بكثير من إمكانيات تلك الدول على الاستخدام المنتج لرأس المال النقدي، الأمر الذي دفع تلك الدول الى اختزان شطر كبير من تلك الموارد بشكل غير مجد اقتصاديا. فالثروة النفطية الوطنية غير المتجددة بطبيعتها، تحولت إلى استثمارات مالية نقدية تتآكل قيمتها الحقيقية سنة بعد اخرى نتيجة تضافر عوامل عدة، أبرزها تصاعد معدلات التضخم، واستمرار تقلب اسعار العملة، ولا سيما سعر الدولار.

ب ـ دبلوماسية النفط:

إن من أبرز المجالات التي يمكن لدول مجلس التعاون أن تستخدم دبلوماسية النفط فيها هو مجال المساعدات التي يمكن تقديمها لدعم استقلال الدول النامية بمزيد من المساعدات التي تمكنها من عدم الخضوع للضغوطات الاقتصادية للقوى الكبرى لقاء ثمن سياسي غالباً. وإذا كنا لا نتجاهل الدعم الذي تقدمه دول المجلس حالياً لبعض بلدان العالم الثالث الأكثر فقراً من خلال صناديق الدعم المالي المخصصة لهذا الغرض [٦٢] فإننا لا زلنا نعتقد بأن دول المجلس ـ وبرغم انخفاض حجم عائداتها النفطية منذ مطلع عام ١٩٨٣ ـ قادرة على تحسين مستوى وطبيعة مساعداتها لتلك الدول الفقيرة.

إن تقديم المزيد من المساعدات لا يعني فقط مجرد رفع قيمة المدفوعات النقدية لتلك الدول، لأن هناك أوجهاً عديدة لتلك المساعدات ويأتي في مقدمتها توجيه جزء من استثمارات دول مجلس التعاون المالية للبلدان النامية، ولا سيما الأقل نمواً، بحيث تعطي الأولوية بطبيعة الحال للبلدان العربية، حتى ولو لم تجن دول المجلس من وراء تلك الاستثمارات أرباحاً كبيرة على غرار ما يمكن أن تجنيه ربما في البلدان المتقدمة طالما أن الهدف معنوي وأدبي أساساً، أي للتخفيف من فقر وتخلف شعوب البلدان النامية اساساً، وليس بهدف الربح وتراكم الثروات.

لقد احجمت دول مجلس التعاون عن توجيه استثمارات مالية معقولة نحو البلدان النامية بدعوى أن استثمارات كهذه تحتاج لاسواق مالية وصناعية مستقرة سياسياً واقتصادياً، وهو ما لا يتوفر على نحو دائم ومضمون في معظم بلدان العالم الثالث وفقاً لهذه الأطروحة. غير أنه وإن صحت مثل هذه الأطروحة في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، فإنه لم يعد ممكناً الادعاء اليوم بأن الغرب الصناعي لا يزال يمثل «واحة» الاستقرار العالمي، وهو الذي يعاني ازمات اقتصادية متلاحقة تتمثل أساساً بازدياد نسب التضخم والبطالة واضطراب الأوضاع الاجتماعية والسياسية بسبب ذلك. بل ولقد ذهب بعض الاقتصاديين في الغرب الصناعي ذاته للقول بأن واحداً من أهم الأسباب التي أدت لأزمة الاقتصاد الغربي تعود إلى « التخمة » المالية التي أصيبت بها الدول الغربية الكبرى نتيجة التدفق الهائل لأموال النفط العربية للبنوك والمؤسسات الاقتصادية الغربية، لدرجة أن تلك البنوك والمؤسسات كانت تعجز أحياناً عن أن تجد مجالات ملائمة جديدة لتوظيف تلك العوائد المالية.

٢/٣ بناء نظام اقتصادي دولي جديد :

لا زلنا نعيش اليوم في ظل نظام اقتصادي دولي نشأ إبّان الثورة الصناعية وانبلاج عصر النظام الرأسمالي الذي كان قوامه، ولم يزل، البحث عن مصادر للمواد الخام والبحث عن أسواق واسعة لتصريف المنتجات الصناعية للدول الغربية. ومع أن هذا النظام قد تطور وفقاً لحاجات الاقتصاديات الغربية والتطورات الاقتصادية للبلدان النامية ذاتها ، فإن أسس هذا النظام لا زالت قائمة كما كانت عليه في عهد الاستعمار ، بل وتكرست اليوم في عصر الامبريالية . انه نظام يقوم على أساس قسمة العمل الدولي بين الدول الصناعية المتقدمة التي تمثل مركز النظام الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وبين الدول النامية التي تمثل التوابع . الأولى تنتج وتصدر وتبيع وفقاً لشروطها وأسعارها ، والثانية لا مجال أمامها سوى أن تستهلك أو تتعرض للمجاعة ، أو على

أقل تقدير ، أن تعجز عن انجاز مهامها التنموية إن هذه العلاقة الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة تبرز اليوم أكثر مما تبرز في مجال ما يسمى بنقل التكنولوجيا للبلدان النامية . وطالما أن دول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من البلدان الأعضاء في منظمة «الأوبك» تمتلك من القوة المالية ما يمكنها من أن تلعب دوراً هاماً في تغيير هذا النظام المجحف لصالح البلدان النامية أو لانصافها على الأقل، فإن هذه القوة تظل نظرية وغير مؤثرة مالم تتجه إلى تحقيق المهام التالية :

أ ـ تشجيع التبادل التجاري بين البلدان النامية. ويمكن أن يتحقق ذلك إذا جعلت دول مجلس التعاون مساعداتها واستثماراتها الموجهة للدول النامية مشروطة بذلك. وبهذا يمكن تصحيح وضع منطقة الخليج تدريجياً في ميزان العلاقات التجارية الدولية لصالح الدول النامية، وذلك بالنظر إلى حجم الوفورات الكبيرة التي يتوقع أن تتجمع لدى الدول النامية فيما لو قامت بتركيز التبادل التجاري فيما بينها بشكل رئيسي، بدلاً من التوجه بشكل شبه كلي للأسواق الغربية.

ب ـ دعم الصناعات الغذائية في البلدان النامية، وضمان استيعاب فائض هذه الصناعات في الدول النامية ذاتها. ومن شأن هذا بالطبع ان يقلل الى حد كبير من اعتماد البلدان النامية، وبضمنها دول مجلس التعاون الخليجي ذاتها، على صادرات الغرب إليها من المواد الغذائية لضمان أمنها الغذائي. وتزداد أهمية دعم هذه الصناعات حين نعلم أن معظم دول العالم الثالث تملك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة أو للاستصلاح الزراعي أو التي يجري استغلالها بطرق بدائية، والتي بإمكانها أن تسد جزءاً كبيراً من حاجة شعوبها من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية لو توفرت الأموال اللازمة للتوسع في زراعة الأراضي القابلة للزراعة، واستصلاح الأراضي، وإقامة شبكات الري الحديثة، وتحديث طرق الزراعة ومكننتها [٦٣] .

جـ ـ الحفاظ على ثروة البلدان النامية من الأدمغة التي تتسرب بأعداد كبيرة لدول الغرب الصناعية، إما لأنها لا تجد المشاريع التي تحتاج لخدماتها العلمية والتقنية في مواطنها، أو لأنها لا تلقى الرعاية والاهتمام الذي قد تلقاه في الغرب، وتعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات من أكثر الظواهر السلبية والمقلقة في مجتمعات البلدان النامية. ولكي يتسنى لتلك البلدان الاستفادة من كفاءات أبنائها، فلا بد لدول مجلس التعاون أن تقدم المساعدة المالية الممكنة لهذه البلدان كي تضمن استمرار تشغيل هذه الكفاءات في مشاريع انتاجية.

د ـ دعم مشاريع التكنولوجيا الوطنية أو «توطين التكنولوجيا» في بلدان العالم الثالث. إذ لا

شك أن عملية التوطين تشكل البديل الأكثر جدوى موضوعياً، وعلى المدى الاستراتيجي، لما يسمى بـ«نقل التكنولوجيا»، هذه المعزوفة التي عزفها لنا الغرب في السنوات الماضية بطريقة كفلت له استمرار نهب ثروات وأموال العالم الثالث، ولم تؤد إلا لمزيد من تكرس التبعية للغرب وإلى فشل معظم المشاريع التي قامت على هذا الأساس على أمل تحقيق تنمية وطنية حقيقية في بلدان العالم الثالث إن هذه المهمة ستحتاج إلى المزيد من الأموال والجهد والوقت كي تتحقق الفائدة المرجوة منها، ولكنها ستكون الخيار الذي لا خيار غيره .

الخلاصة :

يعتبر قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحد المكاسب والانجازات الايجابية للعمل الخليجي المشترك، في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملاً له لا متعارضاً معه.

لقد كان المبرر الرئيسي لقيام مجلس التعاون هو انقاذ العمل الخليجي المشترك مما يعانيه العمل العربي المشترك بمجمله من ركود ووهن، مَردُّهما أساساً إلى استمرار الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية وتباينها، وتضاؤل الآمال في إمكانية تذليلها، وبناء تضامن عربي حقيقي وثابت لا تودي به المتغيرات، وانطلقت دول مجلس التعاون في مبادرتها هذه من اعتبارات الروابط الخاصة التي تربط دول الخليج بعضها ببعض، ومن تشابه أنظمتها السياسية وأوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، فإننا نجد أنفسنا أمام عمل عربي إقليمي أو شبه إقليمي، يطمح لأن يقدم نموذجاً ايجابياً وواقعياً وحيوياً للعمل المشترك، يمكن أن يتطور مع الوقت، ولكنه لا يلتزم سلفاً بأي شكل من أشكال الاندماج الخليجي، سواء في اطار «فيدرالي» أو «كونفيدرالي»، ويعلن صراحة أنه شكل من العمل المشترك لا يتعدى «التنسيق» و«التعاون».

وانطلاقاً من هذا «الطموح الواقعي» - ان جاز التعبير - فإننا نعتقد بأنه كان، ولا يزال في وسع مجلس التعاون أن يتخذ من المواقف والخطوات والإجراءات اكثر مما اتخذ، دون أن يتحمل في ذلك أعباء واوزارا والتزامات ومسؤوليات أكبر أو أكثر من تلك التي تندرج في اطار الالتزامات والمسؤوليات التي حددها المجلس ذاته لنفسه.

واذا كنا نعيش حقبة وراء اخرى من «حقب التنمية»، ونرصد لها اضخم المبالغ ونعبىء لها مختلف الطاقات البشرية الوطنية وغير الوطنية، فإنه يجب أن يبقى ماثلاً أمام العيان باستمرار أن التنمية لا تعني ببساطة مجرد بناء الهياكل الارتكازية الأساسية، ورفع مستوى المداخيل الفردية ، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وغير هذه من المؤشرات الدالة على النمو

والتنمية . فالتنمية أولاً وأخيراً تبدأ بالإنسان وتنتهي به . وهذا الإنسان هو « حيوان سياسي » بطبيعته مثلما هو كائن اجتماعي ، لذلك فإن التنمية السياسية للإنسان ـ سواء على المستوى القطري أو على أي مستوى أشمل أكان إقليمياً أم شبه إقليمي ـ هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الأشمل والأصح . وبين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية وشائج لا تنفصم . ومن هنا فإن قيام مجلس التعاون الخليجي يجب أن يفهم ضمن هذا الفهم ، وأن يتحمل مسؤولياته المحلية والإقليمية والعربية والدولية ضمن هذا الإطار .

وبطبيعة الحال، فإننا لا نستطيع أن ننكر أن أي منظمة شبه إقليمية كمجلس التعاون لا بد وأن تتعرض للكثير من العثرات والثغرات، ومن الطبيعي أن تثار حولها الكثير من الملاحظات والآراء النقدية الجادة والموضوعية والبناءة ، وهو ما حاولنا أن نفعله قدر المستطاع، رائدنا في ذلك الحرص على اثراء التجربة الوحدوية الخليجية المرجوة واكتمالها ونجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة واعطاء نموذج افضل في العمل العربي المشترك.

الهوامش

(١) وردت هذه العبارات ضمن حديث أدلى به الملك فهد إلى مندوب وكالة الانباء السعودية بتاريخ ١٩٨١/٢/١٤ ، أي بعد أيام قليلة من انعقاد القمة الأولى لرؤساء دول مجلس التعاون التي عقدت في أبو ظبي بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ .

(٢) دراسة منشورة في جريدة القبس الكويتية ١٩٨١/٢/١٧ بمناسبة قيام مجلس التعاون .

(٣) د . محمود علي الداود : « عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية » بحث مقدم إلى ندوة « التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية » مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ونشرت في كتاب بهذا الاسم في تشرين الأول ، اكتوبر ١٩٨١ ص ٢٣ .

(٤) هناك العشرات من الكتب والدراسات حول تاريخ الصراعات الدولية حول منطقة الخليج والجزيرة العربية انظر على سبيل المثال لا الحصر : عبد الأمير محمد أمين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد ، مطبعة أسير ١٩٦٦ كذلك جمال زكريا قاسم : امارات قديمة ودولة حديثة . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (القاهرة ١٩٧٢) وكذلك صادق نشأت : تاريخ الخليج السياسي : ترجمة أحمد كمال حلمي .

(٥) محمود علي الداود . المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٦) جمال زكريا قاسم : « الأسس التاريخية لوحدة الامارات ودور الاستعمار في تجزئتها » . بحث قدم التجربة الاتحادية لدولة الامارات، المصدر السابق ذكره ص ٨٦، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٥ .

(٧) روزماري زحلان « الوحدة والحكم البريطاني : حالة الامارات العربية المتحدة » . الندوة السابقة الذكر ص ١١٥ ـ ١٣٥ من الكتاب .

(٨) أنيسة فهمي . صراع القوى في الخليج ، دولة الامارات العربية المتحدة ودور الدول المحركة للأحداث في المنطقة (رسالة ماجستير) جامعة الكويت ، قسم العلوم السياسية ١٩٧٨ ص ١٠ ـ ١١ .

(٩) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٦ .

(١٠) اليكسي فاسيليف : بترول الخليج والقضية العربية . القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨ ص ٤١ ـ ٤٢ .

(١١) د . عادل عبد السلام : « بلدان الخليج العربي : دراسة ديمغرافية » بحث مقدم الى ندوة « تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي » الدوحة ١٥ ـ ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٥ . والمنشور في الكتاب الذي أصدره المعهد العربي للتخطيط في الكويت تحت نفس العنوان ص ٢٠ ـ ٢١ .

(١٢) د . محمد عبد الغني سعودي : مصدر سابق .

(١٣) انظر في هذا الصدد : ـ

د . محمد غانم الرميحي : النفط والتغير الاجتماعي في دول الخليج العربي .

(١٤) د . عبد الهادي خلف . « دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات » ، بحث مقدم إلى ندوة التجربة الاتحادية لدولة الامارات الآنفة الذكر ص ٧١١ من الكتاب .

(١٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، الرياض ٩ وثائق المجلس ١٩٨١ .

(١٦) حول ردود فعل الصحافة الخليجة هذه بصدد قيام مجلس التعاون انظر :

ـ مركز الخليج للدراسات العربية : التقرير السياسي (تقرير شهري يعني بالشئون الخليجية والعربية والعالمية) الشارقة عدد (٧) شباط / فبراير ١٩٨١ ، ص ٦ ـ ٧ .

(١٧) ظهرت أعمال هذه الندوة في كتاب بنفس الاسم :

ـ جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية : ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي ، ١٨ ـ ٢٠ ابريل ١٩٨٢ ، مجموعة الأبحاث والتعقيبات والمناقشات ، شركة المطبعة العصرية ومكتباتها ، الكويت ١٩٨٢ .

(١٨) ابرز المعبرين عن هذا الاتجاه عبدالله يعقوب بشارة ، الأمين العام لمجلس التعاون .

انظر بحثه المقدم في الندوة والمناقشات التي دارت بصدده :

ـ عبدالله يعقوب بشارة : مجلس التعاون الخليجي ، أهدافه ، ظروفه ، نشأته ومستقبله ، كتاب ندوة مستجدات التعاون . . . ص ٥٧ ـ ٨٥ .

(١٩) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه والمدافعين عنه انظر :

د . عبدالله النفيسي : مجلس التعاون الخليجي ، الاطار السياسي والاستراتيجي ، ندوة مستجدات التعاون . . المصدر السابق ، ص ٣٠٩ ـ ٣٧١ .

(٢٠) حديث الملك فهد بن عبد العزيز الى مندوب وكالة الأنباء السعودية الآنف الذكر .

(٢١) جريدة « القبس » الكويتية الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ .

(٢٢) صحيفة «الأوبزيرفر» البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/١ .

(٢٣) جريدة « الرأي » الأردنية ١٩٨١/٣/١٠ .

(٢٤) جريدة « الرأي » ١٩٨١/٣/٨ .

(٢٥) روجت لهذه الفكرة في بادىء الأمر وكالة « رويتر » وبثتها من مكتبها في البحرين ، وما لبثت بعض

الصحف الخليجية أن تناقلتها انظر على سبيل المثال جريدة « اخبار الخليج » بالبحرين الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٢/٩ ومن الصحف العربية جريدة « الرأي » الصادرة بنفس التاريخ .

(٢٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون (الدستور) ، ١٩٨١ .

(٢٧) انظر جريدة « القبس » بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣١ ، ص ١١ .

(٢٨) وافق رؤساء دول مجلس التعاون على هذه الاتفاقية في ختام مهمتهم الأولى المنعقدة في أبو ظبي بين ٢٦ - ٢٧ أيار / مايو ١٩٨١ . ووقع وزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس بالأحرف الأولى عليها في ختام اجتماعهم بالرياض بتاريخ ١٩٨١/٦/٨ وأحيلت للمجلس الوزاري تمهيداً لرفعها للقمة الخليجية الثانية . ووافق المجلس الوزاري على الاتفاقية في ختام اجتماعه في الطائف بين ٨/٣١/ - ١٩٨١/٩/١ ، ورفعها للقمة الثانية التي وافقت عليها في ختام أعمالها في الرياض بين ١٠ - ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بشكلها النهائي .

(٢٩) جرت مناقشة هذه الدراسات خلال اجتماع مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول الخليج العربية في الفترة من ١٠ - ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ . انظر : -

- مركز الخليج للدراسات العربية (الشارقة) ، التقرير السياسي ، عدد (٤) نوفمبر ١٩٨٠ ، ص ٤ - ٢٢ .

(٣٠) حديث الملك فهد بن عبد العزيز الى وكالة الانباء السعودية الأنف الذكر والمنشور في الصحف السعودية .

(٣١) جريدة « الجزيرة » ١٩٨١/٢/٩ .

(٣٢) من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن تقريراً امريكياً رسمياً سلمته ادارة الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر الى ادارة الرئيس رونالد ريغان اثر توليه الرئاسة كشف عن أن مجموع ما أنفقته دول الخليج العربية منذ عام ١٩٧٤ على تنمية قدراتها العسكرية يبلغ ٣٥٠ مليار دولار . وأن احدى الدراسات التي نشرت في لندن في شباط / فبراير ١٩٨١ تشير إلى أن أهم ثلاثة عقود أبرمت مع العالم العربي عام ١٩٨٠ كانت عقوداً دفاعية . فقد أبرمت السعودية عقداً مع فرنسا قيمته ٣ آلاف و٤٥٠ مليون دولار ويتعلق أساساً بشراء فرقاطات قاذفة للصواريخ . وطلبت قطر من فرنسا شراء زوارق سريعة (٢٠٠ طن) قاذفة للصواريخ تبلغ قيمتها الاجمالية ٣٦١ مليون دولار .

انظر : مجلة « الأسبوع العربي » الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦

(٣٣) تصريح نقلته وكالة الأنباء السعودية ونشرته الصحف السعودية ومن بينها صحيفة « الندوة » يوم ١٩٨١/٣/٨ .

(٣٤) حديث لصحيفة «عكاظ» السعودية ونقلته وكالة أنباء الخليج يوم ١١/ ٣/ ١٩٨١ .

(٣٥) تصريح بثته وكالة الأنباء الفرنسية ونشرته صحيفة «الرأي» الأردنية بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٨١ .

(٣٦) صحيفة «الخليج» الشارقية ٥/ ٢/ ١٩٨١ .

(٣٧) مجلة «الأسبوع العربي» ١٦/ ٢/ ١٩٨١ .

(٣٨) مركز الخليج للدراسات العربية الشارقة «التقرير السياسي» عدد (٧) شباط/١٩٨١، ص ٦ .

(٣٩) ناقش مجلس النواب هذه القضية اثناء انعقاد دورته الاستثنائية لمناقشة أزمة «سوق المناخ في الكويت » في

حوالي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

(٤٠)من أبرز الصحف الخليجية التي عبرت عن هذا الاتجاه صحيفة «الوطن» الكويتية وصحيفة «الخليج» في الشارقة وجريدة «أخبار الخليج» في البحرين وقد عبرت في العديد من افتتاحياتها الرئيسية عن موقف نقدي حاد تجاه الاتفاقية وطالبت بإعادة النظر فيها وعدم التوقيع عليها في شكلها الراهن.

(٤١)قالت صحيفة «نيويورك تايمز» في تحليل شامل للوضع السياسي والأمني في منطقة الخليج، ونشرته في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨١: بأن «المحللين الغربيين» تساورهم الشكوك بالنسبة إلى الفعالية التي يمكن فيها للدول الخليجية أن تنسق أنظمة دفاعها بالنظر إلى اختلاف اسلحتها ومصادر تزودها بالسلاح. وذكرت أن العربية السعودية، على سبيل المثال، ابتاعت عام ١٩٨٠ دبابات وصواريخ مضادة للطائرات من فرنسا والولايات المتحدة، واعربت عن رغبتها، في الوقت ذاته، في الحصول على دبابات ومصفحات من المانيا الغربية والنمسا. وجاء في نشرة لمعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن أن أكبر مبلغ للانفاق على الدفاع خصصته السعودية عام ١٩٨٠ يبلغ ٢٠,٧ مليار دولار، وأن نسبة الانفاق العسكري في دول الخليج العربية على أساس الفرد الواحد، هي أعلى نسبة في العالم أجمع، إذ تنفق السعودية ٢,٤٠٠ دولار لكل شخص، وتنفق الامارات العربية ٢,١٠٠ وقطر ١,٧٠٠ والكويت ١,٢٠٠ دولار، بينما تنفق الولايات المتحدة ذاتها ٦٠٠ دولار للفرد (نقلاً عن الصحيفة ذاتها).

(٤٢)مركز الخليج للدراسات العربية (الشارقة): التقرير السياسي، عدد (٤) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، ص ٦ - ٨.

(٤٣)مركز الخليج. . التقرير السياسي، عدد (٨) آذار/ مارس ١٩٨٢، ص ٣ - ٤.

(٤٤)المصدر السابق، ص ٤ - ٥.

(٤٥)مركز الخليج للدراسات العربية (الشارقة): التقرير السياسي، عدد (٥) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، ص ٢٢.

(٤٦)المصدر السابق، ص ٢٣ - ٢٤.

(٤٧)مركز الخليج للدراسات العربية، التقرير السياسي، عدد (٨) آذار/ مارس ١٩٨١، ص ١٦ - ١٧.

(٤٨)ذكرت صحيفة «القبس» في عددها الصادر بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٨٣ (ص ٢٢) «أن القبس تستطيع أن تؤكد، نقلاً عن مصدر خليجي كبير. . بأن العلاقات المميزة بين المجلس وكل من عدن وصنعاء، ستكون كمرحلة أولى ثم تتبعها عدة مراحل، بحيث تكون في نهايتها إمكانية انضمام اليمنيين إلى المجلس بعد فترة ليست بالطويلة». وأكدت الصحيفة على أن المجلس يزمع تقديم ٥٠٠ مليون دولار مساعدة لليمنيين.

(٤٩)انظر في هذا الصدد «التقرير السياسي» العددين (٧) و(٨) ١٩٨١، الصادر عن مركز الخليج للدراسات العربية. الشارقة.

(٥٠) انظر على سبيل المثال تصريح عبد العزيز حسين ، وزير الدولة الكويتي لشئون مجلس الوزراء آنذاك المنشور في « الرأي » الأردنية بتاريخ ١٩٨١/٢/٥ والذي أدلى به لوكالة الأنباء السعودية .

(٥١)انظر ما نشرته صحيفة «الأوبزيرفر» اللندنية بهذا الخصوص بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٨١.

(٥٢)جريدة «الرأي العام» الكويتية، ١٩/ ٢/ ١٩٨١.

(٥٣)أعلن زعمان سعوديون، وعلى رأسهم الملك فهد، مراراً استعداد المملكة المبدئي لاقامة علاقات

دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، ولكنهم أعلنوا أن الوقت لم يحن بعد لذلك.

(٥٤)تنفرد الكويت من بين دول مجلس التعاون بانتهاج سياسة خارجية أكثر توازناً على الصعيد الدولي، وبالذات على صعيد العلاقات مع الدولتين العظميين. وتجسيداً لهذه السياسة، عارضت الكويت رسمياً قيام الولايات المتحدة وبعض دول البحر الكاريبي بإرسال قواتها لغزو جزيرة غرينادا في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٨٣، بحجة إعادة الأمن والاستقرار، وحماية الرعايا الأمريكيين في الجزيرة، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومة موريس بيشوب الذي قتل في الانقلاب. وصرح الشيخ صباح الأحمد، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وزير الإعلام بالوكالة بأنه لا يجد أساساً قانونياً لعملية الغزو.

(٥٥)«التقرير السياسي» الصادر عن مركز الخليج للدراسات العربية العدد (٧) شباط/ فبراير ١٩٨١ الشارقة الإمارات العربية المتحدة.

(٥٦)صحيفة الخليج ٢٨/ ٥/ ١٩٨١.

(٥٧)صحيفة الخليج ٢٨/ ٥/ ١٩٨١.

(٥٨)صحيفة «الخليج» ٢٧/ ٥/ ١٩٨١.

(٥٩)صحيفة «الدستور» الاردنية ١٠/ ٢/ ١٩٨١ (أدلى القليبي بهذا التصريح في تونس ونقلته وكالة الأنباء الأردنية).

(٦٠)صحيفة «الخليج» ٢٨/ ٥/ ١٩٨١.

(٦١)«التقرير السياسي» مركز الخليج للدراسات العربية. عدد (٩) ايار/ مايو ١٩٨١ الشارقة.

(٦٢)الصندوق الكويتي للتنمية (١٩٦١) صندوق أبو ظبي للتنمية (١٩٧١) صندوق التنمية السعودي (١٩٧٤) والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٢) وهو الصندوق الذي تساهم فيه دول الخليج بأعلى نسبة من رأس ماله.

(٦٣)إن معظم المساعدات التي تقدمها الصناديق الوطنية في كل من السعودية والكويت وأبو ظبي للدول النامية تذهب لهذه الغاية في الواقع. غير أن من المأمول زيادة قيمة هذه المساعدات بالنسبة للبلدان النامية والعربية ذات الامكانات الزراعية القابلة للاستثمار على نطاق واسع.